

في هذه المجموعة توجد رسالتان فقط

١- الرسالة رقم (٧) واسمها : أوائل المقالات

٢- الرسالة رقم (٧)



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه ١٦٢/ع



مجموعة رسائل

نسخة للاستعمل بخط ابن العودي  
تدبر في المصلحة بمرح

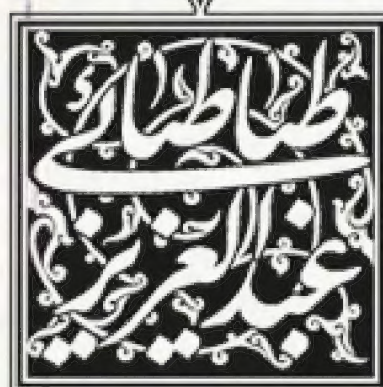
٢٣١٩١٥١

ح  
ص  
ك  
ج  
ك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه الطاهرين  
وله بعد ان هذه المجموعة الفريدة واحدة من ميراث المجاميع النفيسة  
الجليلة التي استكتبها واستنسخها او جمعها رتبها السيد العالم الفاضل  
المتنبع الممارس احمى اجليل جدنا الحاج ميرسيد محمد الموسوي الخوانساري  
(المتولد ١١ محرم ١٢٢٢ في خوانسار المتوفى ٢٨ شهر رمضان ١٢٩٣ في اصفهان)  
المدفون قربا من قبر والده العلامة احمى الحاج سيد ميرزا زين العابدين  
(المتولد ١٨ ذو القعدة ١١٩٠ في خوانسار المتوفى في فجر يوم السبت العاشر من  
جمادى الآخرة ١٢٧٥) المدفون في بقعة جدنا الامام القدرية الشيخ  
محمد تقى بن محمد حسين الايوبي صاحب هداية المستشرقين (المتوفى في شهر جمادى  
الاولى من سنة ١٢٤٨) الواقعة في (تكية مارشاهزاده) من بزازا  
تحت فلاد باصا (قدس الله تعالى لهما ارحمهم وشكر الله عليهم بحمد)  
وهذه المجموعة شتمت على ١٣٧ ورقة (٢٧٤ صفحة) وفي الورقة  
الاولى فهرس احوال للمتموس والتفصيل كما يلي:

- ١- كتاب معدن الجواهر ورياضة الخواطر تأليف الشيخ  
ابن الفتح محمد بن علي الكاشغري (المتوفى ٤٤٩ هـ من ص ٣٠٥)  
وفي آخرها لفظ "كتبه من خط احمد بن الحسين بن العودي" في  
احل رحمه الله ثم رقم جدهنا الكاتب وفرغ من كتابتها ٢٨ ج ١ / ١٢٨.
- ٢- "مسئلة في تحريم الفقاع" املأه سيدنا الشيخ الاجل  
ابن حيدر محمد بن الحسين بن علي الطوسي نهراته وجهه (المتوفى في ليلة الاثنين  
الثاني والعشرين من المحرم سنة ٤٦٠ هـ من ص ٦٨ الى ص ٧٧).  
وليس في آخره شيء سوى قوله "تمت واكمه به وحده" ومن اليقين ان هذا  
الرسالة ايضا ما استكتبها جدهنا العلامة من خط ابن العودي المذكور عن بحمدته.



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه ع ١٦٢



٣- «عقيدة مباركة الابداء وحيدة الانتهاء نقلت عن الشيخ علي بن طاهر العودي قدس الله روحه ونور ضريحه» ص ٧٨-٧٩ وفي آخره ما نصه «نقل من خط الفاضل احمد بن العودي الاسدي رة» اقول وما ينبغي ان تنبئ عليه ان جدنا المرحوم ذكر اسم صاحب العقيدة في النهرس الا كما المذكور سابقاً بهذا» على هذا الصوري رة «ولكن لم اعرف الرجل كذا الان»  
 ٤- «مسئلة في اثبات المعدوم للشيخ المحقق جعفر بن سعيد الحلبي رة»  
 هكذا العنوان في النهرس ص ٨٠-٨٢ وفي آخره ما لفظه «انت وقد رد هذا الجواب الشيخ الامام العالم الفاضل الكامل المتقن المحقق المتقن العلامة شرف الدين ابو عبد الله الحسين بن ابي القاسم بن محمد بن محمد العودي الاسدي كحل رة» انتهى.

٥- «كتاب التلكت في مقدمات الاصول من املا والشيخ الاجل المفيد محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه» ص ٨٣-٩٢.  
 قال في آخره «تم الكتاب واحمد الله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين» واظن قولاً انه انتهى بهذه الرسالة ما نقله احمد رحمه الله عن خط ابن العودي لا انتهاء آخره الواقعة والبيانات الثابتة الى هذا الحد وتبتدي من اول المجموعة واما بعد هذا الحد فلا يوجد في شيء منها الا افر المجموعة بياض وبصرح اكد رة ما خذه بها  
 ٦- «كتاب في الفرق بين الشيعة والمعتزلة وبين العديلة منها وبين الامامية فيما خالفوهم في الاصول وفي الكلام في العدل والتوحيد واللطف للشيخ الوحيد الفريد الشيخ المفيد رحمه الله تعالى»  
 هكذا العنوان ايضا بخط احمد في الحاشي ص ٩٢-٩٥ وعرفه آخره كما يلي «تم كتاب اوائل المقالات نقلت من خط احمد بن عبد العالي الميمني رة على يد الفقير الى الله الغني محمد بن زين العابدين الموسوي تجاوزاه عنهما في يوم السبت الثالث من شهر رجب المرجب من شهر سنة ١٢٨١ هـ الخ»

٧- «هذه الزيادة كان فرجها وصال الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان نقله الله برحمته السيد الشريف الرضي زواحيه بين ابوكسن محمد بن الشريف الاجل الطاهر الا واحد ابى احمد الموسوي قدس الله روحه والكلام فيها لفضائل اوائل المقالات» هكذا العنوان بخط احمد في مفتاح الرسالة (ص ١٦٦-١٦٩) وجاء في آخره «وهذا آخر ما تكلم به السيد الشريف الرضي رضي الله عنه وارضاه وصل على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله كثيرًا» انتهى.

٨- «فصل من حكايات الشيخ المفيد ابى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان قال السيد الشريف ابو القاسم علي بن الحسين الموسوي سمعت الشيخ ابا عبد الله الخ» هكذا مفتاح المقالة (ص ١٧٠ ونهته ص ١٧٨) وفي آخره ما نصه «سمعت الحكايات عن الشيخ ابى عبد الله المفيد قدس الله روحه عن خط احمد بن عبد العالي اميرس العالم وكنت العبد حم دالموسوي الخ»  
 ٩- «قصته الشريف الرضي مع السيراني» ايضا بخط احمد الحاج السيد محمد وفي آخره «انتهى من كتاب الرجال ياخ الكاتب سلمه» يعني بكتاب الرجال «روايات انجملت» الشقية الامام العلامة المجدد جدنا الميرزا سيد محمد باقر قدس الله تعالى روحه المتولدة ١٢٢٤ المتوفى سنة ١٣١٣.

١٠- «كتاب الخصائص للسيد الشريف الرضي رضي الله عنه وارضاه ص ١٨٠-٢٤٦ وفي خاتمة «كتبه العبد محمد الموسوي في شهر رمضان ١٢٨١ هـ ولكن لم يذكر وصف النسخة المنقول عنها»  
 ١١- «هذه مستخرج من تخرج السبلغة من كلام سوانا علي عليه السلام» هكذا العنوان بخط الكاتب محمد رة (ص ٢٤٧-٢٤٨) وفي آخره «انتهى ما كتبت من اواخر نسخ السبلغة ونهاية تم الكتاب والحمد لله على يد العبد... محمد بن زين العابدين الموسوي... في عرش الالم ١٢٨١ هـ»



بنیاد محقق طباطبائی



٣- «عقيدة مباركة الابتداء وحيدة الانتهاء نقلت عن الشيخ علي بن  
ظاهر الصوري قدس الله روحه ونور ضريحه» ص ٧٨-٧٩ وفي آخره ما نصه  
«نقل عن خط الفاضل احمد بن العودي الاسدي ربه» اقول وما ينبغي ان  
تنبيه عليه ان جدنا المرحوم ذكر اسم صاحب العقيدة في فهرس الاموال المذكور  
سابقاً بهذا «على بن محمد الصوري ربه» ولكن لم اعرف الرجل لهذا لان  
٤- «مسئلة في اثبات المعدوم للشيخ المحقق جعفر بن سعيد الحلبي»  
بكذا العنوان في فهرس ص ٨٠-٨٢ وفي آخره ما لفظه «تمت  
وقد رد هذا الجواب الشيخ الامام العالم الفاضل الكامل المتقن المحقق  
المتقن العلامة شرف الدين ابو عبد الله الحسين بن ابى القاسم بن الحسين  
ابن محمد العودي الاسدي كملت ربه» انتهى.

٥- «كتاب النكت في مقدمات الاصول من املا والشيخ الاجل  
المفيد محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه» ص ٨٤-٩٢  
قال في آخره «تم الكتاب واحمد الله رب العالمين والصلوة على خير خلقه  
محمد وآله الطاهرين» واظن قولاً انه انتهى بهذه الرسالة ما نقله احمد  
رحمه الله عن خط ابن العودي لا انتهاء آخره في الواقعة والبيانات  
الثابتة الى هذا الحد وتبتدي من اول المجموعه واما بعد هذا التحفة فلا  
يوجد في شيء منها الى افر المجموعه بياض وصرح بكثرة ما خذه فيما  
٦- «كتاب في الفرق بين الشيعة والمعتزلة وبين العدلية  
منها وبين الامامية فيما خالفهم في الاصول وفي الكلام في العدل  
والتوحيد واللفظ للشيخ الوحيد الفريد الشيخ المفيد رحمه الله تعالى»  
هكذا العنوان ايضا بخط احمد في الحاشي ص ٩٢-٩٥ عاوفي  
آخره كما يلي «تم كتاب اوائل المقالات نقلت من خط احمد بن عبد  
العالى الميسري ربه على يد الفقير الى الله الغني محمد بن زين العابدين الموسوي  
تجاوزاه عنهما في يوم السبت الثالث من شهر رجب المرجب من  
شهر سنة ١٢٨١ هـ الخ.

٧- «هذه الزيادة كان خرجها وصال الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان  
تفقه الله برحمته السيد الشريف الرضي زواحيه بين ابوكسن محمد بن الشريف  
الاجل الطاهر الا واحد ابى احمد الموسوي قدس الله روحه والكلام فيها ايضا  
ال اوائل المقالات» هكذا العنوان بخط احمد في مفتاح الرسالة  
(ص ١٦٥-١٦٩) وجاء في آخره «وهذا آخر ما نكلم به السيد  
الشريف الرضي رضي الله عنه وارضاه وصلى الله على سيدنا محمد وآلته  
الآمين وعلى الله كثير» انتهى.

٨- «فصل من حكايات الشيخ المفيد ابى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان  
قال السيد الشريف ابو القاسم علي بن الحسين الموسوي سمعت الشيخ ابا عبد  
الله الخ. هكذا مفتاح المقالة (ص ١٧٠ ونهته ص ١٧٨) وفي آخره  
ما نصه «تمت الحكايات عن الشيخ ابى عبد الله المفيد قدس الله  
عن خط احمد بن عبد العالي اميرى العالم وكنت العبد حم دالموسوي الخ  
٩- «قصته الشريف الرضي مع السيرة في» ايضا بخط احمد  
الحاج السيد محمد وفي آخره «انتهى من كتاب الرجال ياخي الكاتب  
سلكه» يعني بكتاب الرجال «روايات اجمعت» الشقبة الامام  
العلامة المجتهد جدنا الميرزا سيد محمد باقر قدس الله تعالى روحه المتولدة ١٢٢٤  
المتوفى سنة ١٣١٢.

١٠- «كتاب المختصر للسيد الشريف الرضي رضي الله عنه وارضاه  
ص ١٨٠-٢٤٦ وفي خاتمة «كتبه العبد محمد الموسوي في شهر رمضان  
١٢٨١ هـ ولكن لم يذكر وصف السنة المنقول عنها».

١١- «هذا مستخرج من فخر السلافة من كلام سوانا علي عليه السلام  
هكذا العنوان بخط الكاتب محمد» (ص ٢٤٧-٢٧٤) وفي آخره  
«انتهى ما كتبه من اورخ شيخ السلافة ونهاية تم الكتاب واكرمته  
على يد العبد... محمد بن زين العابدين الموسوي... في عرسل المكرم سنة ١٢٨١ هـ»



فظهر ما ذكرنا ان تلك المجموعة الثمينة تشمل على عدة كتب ورسائل متعلا  
جلية كلها بخط جدنا العلامة الحاج ميرسيد محمد شيقن صاحب الروضات  
قدس الله روحهما، بعضها كما صرح به الكتاب اجل منقول عن خط  
(احمد ابن العودي) وهذا الرجل علم من اعلام اسرة علمية عثرنا  
على اثار جماعته منهم في القرن السادس الى نهاية القرن العاشر  
وافردنا لهم رسالة لعلها تنقل في مجلد الاستدراكات التي كتبناها  
على الروضات اذ في بعض اجزاء كتابنا الفهرس ومنه التوقيف والقرن  
وبعضها الآخر منقول عن خط احمد بن عبد العالي والظاهر ان ايضا  
من علماء الطائفة الافاصل ونذكر في "المعالي" و"اعيان الشيعة" ٨  
ص ٤٩٣) واما الكتابان الاخران وهما المختصر ومختصر النسخ فلم يذكر  
اكثر وصف النسبة المنقول عنها ولا يخفى ان تمام هذه المجموعة كتبت في  
عام ١٢١٨ شريع فيها في جلد الاول وصحتها في شوال وعاش اجد  
طالب مثواه بعد ذلك اثني عشر عاماً وهو كشيخ خطه وسلك سبيله في  
احياء الكتب والرسائل الا اننا نال العلم باستنساخ بعضها تماماً واستكمال ما  
وجدنا ناقصاً ثم تصحيفها وتغييرها ونساختها وتجليدها ونشرها وبها  
بين العلماء والا فاضل من اعلام اسرته وغيرهم من اجلاد معاصريه  
وبعض عمدتها في مكتبته الحاشية قفرت بوفاته بن ورثة وشاوت  
ايدي جماعته من علماء غير اسرته ما اهدا اليهم واسدوا اليهم وما والاها ما  
قفرت عدة ما احياها طول حياته المباركة الطيبة من الائمة النقية  
ايدي سبا وحصل لنا ولله الحمد والمنة طائفة من تلك الخزائر العلية  
من مكتبته وكذا من مكتبته سائر اخوة العلماء الاعلام المجتهدين  
الكرام وآبائهم الغر وابنائهم الطهر كما وقعت طائفة اخرى من هذه  
التفاسر في ايدي غيرنا من ابناء وعمومتنا ومن سواهم من اسرتنا وغير  
اسرتنا في ساير بلاد ايران والعراق بل وغيرهم من المدن الاسماء فلهذا  
ولله عاقبة الامر واخبرنا ان احمد ميرسيد العالي نقل على وجهه ما ذكرنا من  
محرر الاجم حرة في بعض نسخهم في حرم السيد محمد شيقن في حرمه في



كتاب النكت في مفاهيم  
الاصول من املاية  
الشيخ الاجل المصنف  
محمد بن محمد بن النعمان  
الحارثي رضي الله عنه



بنية محقق طباطبائي

بسم الله الرحمن الرحيم  
وبالله التوفيق والعصمة والعون اما بعد فان اكثر الموصلا<sup>ين</sup>  
اقتحوا كلامهم في ارساد المبتدئين بالقول في اول فرائض الله  
تعالى على عباده المكلفين فكان ترتيب ذلك ان سأل  
سائل فقال ما اول فرض الله على عباده المكلفين قبل ان ينظر  
في ادلته فان قال ما الدليل على ذلك فقل لانه سبحانه قد فرض  
معرفة ولا سبيل في معرفته الا بالنظر في ادلته وهذا الكلام صحيح  
غير انه لا بد فيه من المعرفة بالنظر لعلم المكلف ما الذي عليه من  
ذلك فرض بان لا ياتر عن معاني الالفاظ في  
مقدمات النظر وما هيته الا غرض فان قال ما النظر فقل  
هو استعمال العقل في الوصول الى الغائب باعتبار دلالة الى  
فان قال ما الاعتبار فقل هو الفكر فيما ظهر للنفس للنفس  
لاستفادة ما بطن عنها فان قال فاذا كان هو هو بعينه  
فلم يفرق بينه على وجهين فقل يقع التفسير له على وجهين شفا  
بل يتفقان في المعنى وان اختلفا في العبارة والكشف والايضاح  
وهذا غير منكر عند اهل التحصيل فان قال ما العقل فقل  
العقل معنى يتميز به من معرفة الشيطان ويتميز عقلا لانه  
عن المقدمات فان قال ما العلم فقل هو الاعتقاد للشي  
على ما هو به مع مكنون النفس اليه فان قال ما هو مكنون

النفس

النفس الذي اشرقت اليه فقل شو معنى يحصل للمقدرة على تفريق  
في ضد الاعتقاد لحصوله من جهة النظر والحجة فان قال ما الجهل  
فقل هو الاعتقاد للشي على غير ما هو به فان قال ما المعرفة فقل  
هي فان قال فنجب على هذا الاصل ان يكون كل عالم  
عارفا معتقدا فقل ذلك لانه ليس حد العالم ان يكون  
له علم وقد يكون عالم مستغنيا عن الذي يعلم به فان قال ما  
الشد فقل هو توقف النفس فيما عرفت من اعتقاده على ما هو به  
وعلى غير ما هو به فان قال ما اليقين فقل هو قطع النفس على  
ما يتشبه ووضح لها فان قال ما الحق فقل ما عصب معتقدا  
البرهان فان قال ما الباطل فقل ما خذل معتقده البيان فان  
قال ما الصحيح فقل هو الحق عينا فان قال ما الفاسد فقل هو الباطل  
عينا فان قال ما الصدق فقل هو الخير بالشي على ما هو به فان  
قال ما الكذب فقل هو الخير عن الشي على خلاف ما هو به فان  
قال ما الخير فقل هو ما امكن فيه الصدق والكذب فان قال  
ما الحسن فقل هو ما كان فعلة للعقول ملائما فان قال ما  
البيح فقل ما كان فعلة للعقول مخالفا فان قال ما الدليل  
فقل هو المعرفة في ادراك ما طلبت النفس له وادركه فان قال  
ما فقل هو الدليل عندنا فان قال ما البهية فقل هو  
ما النفس من باطل



عن جهة الحق فأت قال ما الشيء فقل هو الموجود فأت قال  
 ما الموجود قبل هو الثابت العيني في الوجود والمعدوم هو المنفك  
 العيني الخارج عن الوجود فقل هو ما صح التاثير به ولا فيه فأت  
 قال ما احدث فقل هو الكون بعد لعدم فأت قال ما القدم  
 فقل هو الوجود في الازل فأت قال ما الجسم فقل هو في الطول  
 والعرض والعمق فأت قال ما الجوهر فقل هو ما تافقت منه الأجزاء  
 فأت قال ما العرض فقل هو ما احتاج في وجوده الى غيره ولم يكن له  
 لبث كل شيء للأجزاء فأت قال ما الاجتماع فقل هو ما يتفق به  
 الجواهر فأت قال ما الأثر فقل هو ما انفصلت به الجواهر فأت  
 قال ما الماسة فقل هو الاجتماع عينا فأت قال ما المباشرة فقل هو  
 الأثر في عينا فأت قال ما الحركة فقل هو ما قطعت به الجواهر  
 في مكانين فأت قال ما العالم فقل هو السباد والارض  
 وما بينهما وما بينهما من الجواهر والأعراض فأت قال ما  
 الأجسام فقل جبين لاثباتها يتضمن كل واحد منها اجناسا  
 فأت قال ما منها المتقدم ذكرهما من الجواهر والأعراض بالثبات  
 الكلام في حدث العالم واثبات محدثه والامانة عن صفاته  
 فأت قال ما الدليل على حدث العالم فقل تغير خرائطه واحتمالها  
 الزيادة والنقصان فأت قال ما وجه دلالة ذلك والبرهان  
 عليه فقل لانه لو كان قدما لا اختص في العدم بصفة واستحال  
 خروجه عنها بفناء نفعي العدم بالقديم والبطلان فأت

قال ما الدليل فقل ما اوجب البداهة كاشفا للنسبة  
 ما ما فأت قال ما الدليل على وجوده فقل في العقول واستحالة  
 فعله غير جاحد له وجوده وعلمه وصانته فهو معدوم  
 ليس بشيء استحالته فأت قال لم لا يجوز عدمه بعد الوصف فقل لانه  
 اذ القدم بالوجود اولى منه بالعدم فأت قال ما الدليل على انه قدم  
 فقل لانه ثبت في نفسه بالاثبات في محدثه بالجواهر والأجزاء لمختصه  
 من الاعراض فأت قال ما الدليل على انه حي فقل اقتضاد ما  
 في العالم من آثار قدرته والقادر في مقتضى العقول يجب ان  
 يكون حيا فأت قال ما الدليل على انه قادر فقل يتعلق بالفعال  
 بدمع تعدد هاهنا في البداية على العاجز واستحالة وقوعها  
 على طريق الابتداء من الميت فأت قال ما الذي يدل على انه عالم  
 فقل ما في افعاله من الاتقان والقدرة على الاتساق وتعدد  
 ما كان بهذه الصفة في البداية على الجاهل فأت قال ما  
 الدليل على انه سميع فقل ما ثبت من حيانه مع نفيه من الافاق  
 فأت قال ما الدليل على انه بصير فقل ما تقدم من دلالة  
 السمع فأت قال ما الدليل على انه حكيم فقل ما ثبت من غنا  
 وعلمه بفتح البصير فأت قال ما الدليل على غناه فقل ما ثبت  
 من قدمه واستحالة الحاجة في صفة العدم فأت قال ما  
 الدليل على صدقه فقل ما ثبت من حكمته وغناه عن البصير



فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ فَعِيلٍ فَقُلْ قَدْ اثْبَتَ فِي غَنَاهُ فِي  
 الْحِكْمَةِ وَلَا يَعْظُمُ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ حَوَادِثٌ كَرَّمَ فَقُلْ  
 مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَكِيمٌ وَحَكِيمٌ بَابُ الْكَلَامِ فِي تَعْلِيلِ التَّشْبِيهِ  
 فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْبَهُ خَلْقَهُ فَقُلْ مَا فِي الْأَشْيَاءِ  
 مِنْ دَلَالَةِ الْحَدَثِ بِالْإِتِّفَاقِ وَقُلْ قَدْ اثْبَتَ أَنَّهُ قَدِيمٌ فَإِنْ قَالَ  
 مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْرِكُ بِالْأَبْصَارِ فَقُلْ مَا اسْتَحَالَ مِنْ أَشْيَاءِ  
 يَخْلُقُهُ وَاجْتَابَ الرُّوُيَةَ الْأَشْتَبَاهُ فَإِنْ قَالَ إِنَّ دَلَالَةَ السَّمْعِ  
 عَلَى ذَلِكَ فَقُلْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لَكَ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَشْيَاءَ  
 وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ عَالِمُ النَّفْسِ فَقُلْ  
 اسْتَحَالَ جَرَيَانُ الْجَهْلِ عَلَيْهِ وَجُوبُ جَوَازِهِ عَلَى سَائِرِ عَالَمٍ  
 بِمَعْنَى مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى نَفْسِهِ  
 فَقُلْ مَا دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا وَكَذَلِكَ فِي بَابِ الْحَيَوَةِ فَإِنْ قَالَ مَا  
 الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ مَحْدُوثٌ فَقُلْ مَا فِيهِ مِنْ نَبْذِ الْحَدَثِ مِنَ الْبَقِيضِ  
 وَالنِّظَامِ بَابُ الْكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ  
 عَلَى أَنَّهُ فِي الْإِلَهِيَّةِ وَاحِدٌ فَقُلْ اسْتَحَالَ تَعْلُقُ النَّقْصِ بِشَيْءٍ إِلَّا إِلَهِيَّةً  
 وَجُوبُهُ نَبْذًا زَادَ عَلَى الْمَعْنَى عَلَى الْوَاحِدِ فَإِنْ قَالَ نَمَا وَجُوبُهُ  
 نَبْذًا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ فَقُلْ الْعُقُولُ مِنْ وَجُوبِ التَّشَاوِي إِذَا  
 ذَاكَ بَيْنَهُمَا أَوْ سَنِمُ فِي الْقُدْرَةِ وَالتَّقَاصُلِ وَتَوْفَاقًا بِالْكَانِ كُلِّ  
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى دَامَ صَدْرُ صَاحِبِهِ إِتْقَاعُهُ اسْتِعَاوًا وَكَافَاةً فِي الْمَنْعِ

فَعَدَمُ مَرَادٍ هَا جَمِيعًا وَذَلِكَ غَايَةُ النِّقْصِ وَتَوْفَاقًا بِالْكَانِ  
 الْمَقْضُوعُ بِالْبَدَايَةِ نَاقِصًا بَابُ الْكَلَامِ فِي الرِّسَالَةِ  
 فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ بَعْثَةِ الرِّسْلِ فَقُلْ قَدْ رَدَّ عَلَى  
 ذَلِكَ وَاسْتَحَالَ نَعْدَرُهُ عَلَيْهِ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى حُسْنِ بَعْثَةِ  
 الرِّسْلِ فَقُلْ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّطْفِ لِلْمَخْلُوقِ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى  
 أَنَّ فِيهَا لَطْفًا لِلْمَخْلُوقِ فَقُلْ جُودُهَا فِيمَا مَلَفَ بِالصَّوْمِ مِنَ السَّمْعِ  
 فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى جُودِهَا مِنْ السَّمْعِ فَقُلْ تَوَاتُرًا لِأَخْصَا  
 بِمَا ظَهَرَ عَلَى كَثَرٍ مِنْ مَدْعِيهَا مِنَ الْعَجْزِ فِي نَفْسِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى رِسْمِ الْعَقْلِ  
 فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى بِنُوَّةٍ مَحْدُودَةٍ فَقُلْ مَا فِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ وَالْحَا  
 وَالْعَامَةِ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنْ قَالَ مَا وَجَدَ دَلَالَةَ الْقُرْآنِ فَقُلْ وَجْهًا  
 التَّحْدِي الْوَاقِعَ بِسَائِرِ الْفَضَائِلِ وَالْبُلْغَاءِ وَجَزْءِهِمْ عَنْ مَعَارِضِهِ  
 بِمِثْلِهِ فِي النِّظَامِ فَإِنْ قَالَ وَمَنْ لِي وَجْهٌ حَصَلَ عَجْزُهُمْ عَنْهُ وَبِ  
 الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ وَالْبَرَهَانِ فَقُلْ بَرَهَانُ ذَلِكَ عَدَمُ وَلَهُمْ مِنَ الْمَعَارِضِ  
 إِلَّا السِّيفَ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ عَلَى الْإِنْفُسِ مِنْ سَائِرِ أَجْنَاسِ الْكَلَامِ  
 بَابُ الْكَلَامِ فِي الْإِيمَانِ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ  
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى زَيْلِ طَالِبِكَ فَقُلْ مَا وَفَّقَ مَا مِنْ اسْتِحْلَافِهِ عَلَيْهِ  
 وَالرَّسْمِ بِحُفْرَةِ الْأَنَامِ فَإِنْ قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَحْلَفَهُ وَ  
 جَعَلَهُ بَعْدَهُ الْأَمَامَ فَقُلْ تَوَاتُرُ الشَّيْعَةِ بِأَمْرِهِ جَمَاعَةً مِنْ صُحْبِهِ  
 بِالسِّمِّ عَلَيْهِ بِأَمْرِهِ الْمُؤْمِنِينَ تَهْنِئَةً لَهُ بِالْمَقَامِ فَإِنْ قَالَ وَصَا



الذي يؤمن من غلط الشعة وان كانوا متوازيين في هذا الزمان  
 فقل الذي امن من غلط المسلمين بما نقلوه من معجزة الرسول  
 وفرائضه وسننه واحكامه وكانوا متوازيين به في هذا الزمان  
 فان قالوا الدليل على ائمة الحسن والحسين ثم نقله لالة  
 ائمة ايرالمومنين ثم قال ما لالة على ائمة الشعة من  
 ولد الحسين ثم من التواتر في الاختلاف فان قلنا تقدم ذكره  
 في ائمة علي والحسن والحسين ثم من التواتر في الاختلاف فان قال  
 فهل لك مع ذلك اخبار في ائمةهم على الاجماع والاتفاق فقل  
 اجل ان معي في ذلك ما ليس فيه اختلاف فان قال هلم على التوضيح  
 للبيان فقل هذا جمع اهل الاسلام على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يوم غد يرضيهم في رجوعه من حجة الودع لئلا يجمعوا في ائمةهم  
 بالخطا فقال من كنت مولاه فاجب له ما لنفسه من الطاعة  
 وشريف المقام ولا خلاف بين اهل اللسان ان المولى  
 عبارة في اللغة عن السيد المطاع واجمعوا ايضا على انه قال  
 لعلي يا انت مني بمنزلة هود بن موسى الا انه لا نبي بعدي  
 فاجب بذلك له الخلافة من بعده واضمح به عن استخلافه  
 اما ما اتفقوا على انه قال في الحسن والحسين صلوات الله عليهما  
 ابناي هذان ائمة امان فاما او بعدا وهذا في ائمة من اوضح  
 المقال ولم يختلفوا في انه قال لائمة من بعدي عدد هم

عدد دنيار موسى ثم اثنا عشر اماما بالظاهر الصحيح من الا  
 فان قال فان الشعة انفسها تفرق في ائمة امانه على هذا  
 واقواله كون ما ذكرتموه من الاختلاف فقل ذلك على  
 الوجه الذي يصح ما يدل القرآن وما نشئت الايات وان  
 كان اهل تزييفه يختلفوا في المعجزات فيما يثبت به اعلام  
 النبي خاصة وفرائضه وسننه واحكامه وان كانوا من المسلمين  
 فيها اختلاف **باب الكلام في الوعد والوعيد**  
 فان قال ما الدليل على ان المطيع مستحق بطاعته للتواب  
 فقل ما ثبت من حسن فعله وثبت في البداية من وجوب المدح  
 على ما حسن من الافعال فان قال ما الدليل على ان العاصي  
 مستحق بمعصيته للعقاب فقل ما ثبت من قبح فعله وصح في  
 البداية من حسن الذم على ما قبح من الافعال فان قال ما  
 الدليل على جواز العفو عن من تكبر من المومنين فقل ما حسن  
 من العفو في العقول عن من حب عليه عقابا فتقر بالان الله  
 الصريح والغفران فان قال ما الدليل على صحة الوقف في اصحاب  
 الكتاب من اهل المعرفة والصلوة فقل عدم الا الدلالة من  
 الجهات التي لو كانت لوحدت فيها على فعل المستحق لهم على  
 القطع والاثبات فان قال هل مع ذلك حجة اخرى في وجوب  
 الوقف او بيان فقل اجل ان مع اكثر احوال السنات وهو  
 القرآن فان قال اين ورد في ذلك من القرآن فقل قول



اسم تبارك وتعالى ان اسمه لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء وقوله عز وجل ان يعلم بكم ان يشاء يحكم  
 اوان يشاء يعذبكم وما ارسلناك عليهم وكيلا وما اثنى ذلك  
 من الايات فان قال هل لك مع ذلك الامر من دليل  
 عن النبي ثم فقل نعم قوله ثم ليخرجون من النار بعد ما يصبرون  
 ونحما وقوله عليه واله السلام اذ خيف شفاعتي لاهل الكبائر  
 من امي وما اشيء هذين من الاضمار فان قال فاعلم هذا  
 الاصل الذي قاطع على العفو دون الوقف على ما ذكره  
 في المقال فقل معاذ الله ما قطعت على ما وقف فيه اذ كان  
 الوقف في كل عاص في الداء وليس القطع  
 في الجملة على عفو عن مريم لا يعرف عينا

قطعا على ما كان الوقف فيه

من الاعيان

ثم الكتاب في تمجيد رب

العالمين والصلوة على

خز خليفته محمد وآله

الطاهرين



بنياد محقق طباطبائي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 احمد الله على نعمته واعتصم من خلافه وعصيته واعوذ  
 به من سخطه ونقمته وصلى الله على صفوة من بريته محمد بن عبد  
 والاصفياء البرية من عترته وسلم كثيرا ما بعد اطلال عدي قار

في نسخة الفرق بين الشيعة  
 والمعتزلة وبين الامامية  
 منها وبين الامامية وبين الشيعة  
 في الاصول وفي الكلام في  
 العدل والتوحيد والعدل  
 في نسخة الوحدانية في  
 المصنفين

سيدنا الشريف النقيب في عز طاعته وادام تمكينه وعلو كلمته  
 فانتى بتوفيق الله ومشيئته ثبت في هذا الكتاب اثر اثنائه  
 من فرق ما بين الشيعة والمعتزلة وفصل ما بين العدلية من  
 الشيعة ومن ذهب الى العدل من المعتزلة والفرق ما بينهم من  
 بعد وبين الامامية فيما اتبوا عليه من خلافهم فيه من الاصول و  
 ذكر في اصل ذلك ما احببته انا من المذاهب المتفرعة عن اصول  
 التوحيد والعدل في القول في اللطف من الكلام وما كان  
 وفاقا منهم لي في فوجت رحمهم الله وما هو خلاف لادانهم في  
 المقال ما وافق ذلك من هبه من هل الاعتزال وغيرهم من  
 اصحاب الكلام ليكون اصلا معناه فيما يمتحن للاعتقاد والله اعلم  
 على تسخير ذلك وهو بلطفه الموفق للصواب باب  
القول في الفرق بين الشيعة فيما نسبت به الى المذاهب والمعتزلة  
 فيما استحققت اسم الاعتزال الشيعة في اصل اللغة هو الابتاع على  
 وجه المذنب والولا للمبتوع على الاضلاع قال الله عز وجل  
 الذي من شيعته على الذي من عداوة ففرق بينهما في الاسم  
 اجزاه من فرق ما بينهما في الولاية والعداوة وجعل موجب  
 الشيعة لاحدهما هو الولا بصريح الذكر له في الكلام وقال  
 تعالى وان من شيعته لا يراهم ففصل له بالسنة بالابتاع منه ليعلم  
 على سبيل الولا يراهم منه قوله فلان تكلم في كذا وكذا شيعة فلان



كلامة اذا صدقته فيه وابتعد في معانيه ومن هذا المعنى قل  
لمن اتبع المسافر لو دأبه هو مشيع له غير انه ليس كل شيع الغي  
على حقيقة ما ذكرناه ان الاتباع يستحق السمة والشيعة ولا  
يقع عليه اطلاق اللفظ بان من الشيعة وان كان متبوعه  
محقا او كان مبطلا الا ان يسقط علامة التعريف التي هي الالف  
واللام ويضاف بلفظ من التبعية فيكون هو لاء من شيعة  
امير او من شيعة بن العباس او من شيعة فلان وفلان فاما  
اذا دخل فيه علامة التعريف فهو على التخصيص لا محالة لا يتبع  
امير المؤمنين صلوات الله عليه على سبيل الولاء والاعتقاد لا مائة  
بعد لرسولهم بل فصل وبقي الامانة عن تقدمه في مقام الخلافة  
وجعله في الاعتقاد متبوعا لهم غير تابع لاحد منهم على وجه  
الامتداد والذي يدل على ذلك شعرات الكافة ومعهودهم في  
في الاطلاق ومعرفة كل مخاطب منه مراد المخاطب في تعيين هذه  
الفرقة دون من سواها ممن يدعى استحقاقه من مخالفتها مما  
شرحناه وكما يفهم بالعرف مراد المخاطب بان كل الاسلام على  
الاطلاق وذكر الحنفية والامان والصلوة والزكاة والجمعة  
الصيام وان كانت هذه الاسماء في الاصل للسان غير مفيدة  
لما قرنته الشيعة وكما اوضحه العرف بينها على اللسان ويزيد  
ذلك وصوحا ما حصل عليه الاتفاق من تعري الخوارج عن  
هذه التسمية وخروجهم عن استحقاقها وجهل من اطلقها عليهم

بل كل الالف واللام ولهم كانوا اتباعا لا بني بكر وعمر على سبيل الولاء  
كما خرج عن استحقاقها لئلا يسموا اهل البصرة واتباع معاوية ومن معه  
عن نصرة امير المؤمنين وان كانوا اتباعا لائمة هدى عند اهل  
الخلافة ومظهرين لترك عدوانهم مع الحق لان فعلهم بهذا الاعتبار  
ان السمة بالشيعة علم على الفرق التي ذكرنا وان كان اهلها  
في اللسان ما وصفناه من الاتباع كما ان الاسلام علم على امير المؤمنين  
خاصة وان كان في اهل اللغة اسما يستحقه اليهود لاستئصالها  
لموسى وبسحقه النصارى مثل بسحقه المجوس لانقيادها لزياد  
وكل ستم لغيره يستحقه على معنى اللغة لكنهم خرجوا عن استحقاقه  
لما صار علما على امير محمد وتخصصت برون من سواها للعرف  
والاستعمال وهذه الجملة كافية فيما ابتناه وان كان تركها  
وتيقاضه في البنيات لكننا عدنا عنه لما هو من الغرض فيما  
وقد افردنا له مسألة استقصينا فيها الكلام واذا ثبت منا  
بيناها بالسمة بالشيعة كما وصفناه ووجب الامانة والزيدية  
والحجاء ودينه من بين ما نرفق الامانة لان نظامهم معناها  
حصولهم على موجهها ولم يخرجوا عنها وان ضموا اليها واقفا  
بينهم او خلافا في انحاء من المعتقدات وخرجت لمعزلة والكرية  
والخوارج والحشوية عنها لتعريفهم عن معاني الذي وصفناه  
ولم يدخلهم فيها وانما لم يثبت له فيما سواه كما نلنا ما كانت



وأما المعتزلة وما دسست به من اسم الاعتزال فهو لفت بدت  
 لها عند القول بالمنزلة بين المنزلتين وما أحدثه واصل بن عطاء  
 من المذهب في نصب من الاحتجاج له فتابعه عمرو بن عبيد و  
 رافقه على الندين به من قال بها ومن تبعها عليه إلى اعتزال الحسن  
 البصري وأصحابه والتجيز عن منزله فما هو الناس لمعتزلة لا غنى لهم  
 مجلس الحسن بعد أن كانوا من أهله ونفوذهم بما ذهبوا إليه من هذه  
 المسئلة من جميع الأمة وسائر العلماء ولم قبل ذلك يعرف بالاعتزال  
 ولا كان علم على فرق من الناس من وافق المعتزلة فيما نذهب إليه من  
 المنزلة بين المنزلتين كان معترفاً على الحقيقة وإن ضم إلى ذلك  
 وفاقاً لغيرهم من أهل المأزاد وغلب عليه اسم الاعتزال ولم يخرج عنه  
 دينونه بما لا يذهب إليه جمهورهم من المقال كما يستحق اسم الشيعة  
 ويغلب عليه من كان بأمانة أمير المؤمنين عليه حسب قدماه  
 وإن ضم إلى ذلك من الاعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة وبأباه  
 كذلك صار دين عمرو كان معترفاً وإن كان بالخلق والمهية  
 على خلاف جمهور أهل الاعتزال وكان هشام بن الحكم شيعياً  
 وإن خالف الشيعة كافة في أسرارهم ومعادهم إليه في معاني  
 الصفات باب الفرق بين الإمامية وغيرهم من  
الشيعة وسائر أصحاب المقالات فاما السمة للمذهب بالإمامية  
 ووصف الفرق من الشيعة بالإمامية فهو علم على من دان  
 بوجود الإمامة وجودها في كل زمان وأوجب النص

والعصمة والكمال لكل امام ثم حصر الإمامة في ولد الحسين عليه  
 وساقها إلى الرضا عليه بن موسى لأنه وإن كان في الاصل علماً  
 على من دان من الاصول بما ذكرناه دون التخصيص لمن قال به  
 في الاعيان بما وصفناه فانه قد انفصل عن اصله لاستحقاق فرق  
 من معتقديه القاباً بأحاديثهم باقاً وبطل حديثها فغلبت  
 عليهم في الاستعمال دون الوصف بالإمامية وهذا الاسم  
 في عرف المسلمين وغيرهم من الفقهاء والعامة علماً على من ذكرناه  
 وأما الزيدية فهم القائلون بأمانة أمير المؤمنين علي بن طالب  
 والحسن والحسين وزيد بن علي وبأمانة كل فاطمة دعا إلى  
 نفسه وهو على ظاهر العدالة ومن أهل العلم والشيعة  
 كانت بيعته على تجريد السيف للجهاد باب ما  
اتفقت الإمامية عليه على خلاف المعتزلة فيما اجمعوا عليه من  
القول بالإمامة اتفق أهل الإمامة على أنه لا بد في كل زمان من  
 امام موجود يخرج الله عز وجل به على عباده المكلفين ويكون هو  
 تمام المصلحة في الدين واجمع المقتلة على خلاف ذلك وجواز  
 خلوا زمان الكثرة من امام موجود وشاركهم في هذا الرأي  
 خلاف الإمامية فيه الخواارج والزيدية والمرجئة والعامة المنسوبون  
 إلى الحديث واتفقت الإمامية على أن امام الدين لا يكون إلا معصوماً  
 من الخلف الله تعالى بجميع علوم الدين كاملاً وفي الفضل بآبنا



من الكل بالفضل عليهم في الاعمال التي يستحق بها النعيم المقيم و  
 اصححت المعتزلة ومن ذكرناه من الفرق الخارجة عن سيرة الامامية  
 على خلاف ذلك وجوزوا ان يكون الائمة عظامه في الباطن  
 وفيمن يفارق الامام ولا يجوز الفصل ولا يحمل علوم الدين  
 وانفقت الامامية على ان الامانة لا تنبئ مع عدم انجيز اصحابها  
 الا بالنص على عيسى والتوفيق واصححت المعتزلة والخوارج  
 والزيدية والمرجئة والمستحسنون باصحاب الحديث على خلاف ذلك  
 واجازوا الامانة فيمن لا يعجز له ولا نص عليه ولا توفيق وانفقت  
 الامامية على الامانة بعد النبي صلى الله عليه وآله في من هاشم خاصة ثم في علي  
 احسن والحسين ومن بعده في ولد الحسين دون ولد الحسن  
 الى اخر العالم واصححت المعتزلة ومن ذكرناه من الفرق على خلاف  
 ذلك واجازوا سائرهم الا الزيدية خاصة الامانة في من هاشم وغيره  
 واجازوها الزيدية في غيره ولد الحسين وانفقت الامامية  
 على ان رسول الله صلى الله عليه وآله استخلف امير المؤمنين في حياته ورضي  
 عليه بالامانة بعد وفاته وان منع ذلك فقد دفع فرضه من  
 الدين واصححت المعتزلة والخوارج والمرجئة والبربر والحشوية  
 المنتسبون الى الحديث على خلاف ذلك وانكروا نص النبي صلى الله عليه وآله  
 امير المؤمنين ثم ودفعوا ان يكون الامام بعده بلا فصل على  
 المسلمين وانفقت الامامية على ان النبي صلى الله عليه وآله امانة الحسن بن

بعد امير المؤمنين ثم وان امير المؤمنين انفسا نص عليها كما نص الرسول  
 الطاهرين واصححت المعتزلة ومن عدناه من الفرق سوى الزيدية  
 الجارودية على خلاف ذلك وانكروا ان يكون للحسن والحسين امانة  
 بالنص والتوقيف وانفقت الامامية على ان رسول الله صلى الله عليه وآله نص على  
 ابن الحسين وان اباه وجده ثم نصا عليه كما نص الرسول ثم وانكروا  
 بذلك امام المؤمنين واصححت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة  
 والعاملة المنتمون الى اصحاب الحديث على خلاف ذلك وانكروا باجمعهم  
 ان يكون علي بن الحسين ان يكون اماما للامة بما وجب به الامانة لا احد  
 من المسلمين وانفقت الامامية على ان الائمة بعد الرسول ثم اثنا عشر  
 اماما وخالفهم في ذلك كل من عداهم من اهل الملّة ومجتهدين ذلك مع  
 خلاف الجمهور ظاهرة من حجة القياس العقل والسمع المرضي في البرهان  
 الجلي الذي يقضي التمسك به الى اليقين القول في  
 المتقدمين على امير المؤمنين ثم وانفقت الامامية وكثير من الزيدية  
 على ان المتقدمين على امير المؤمنين ضلال فاسقون وانهم بناخضهم  
 امير المؤمنين ثم عن مقام رسول الله صلى الله عليه وآله عظمة ظالمون وفي النار  
 بظلمهم بخلافه واصححت المعتزلة والخوارج وجماعة من الزيدية  
 والمرجئة والحشوية على خلاف ذلك ودانوا بولايته القوم وادعوا  
 انهم لم ينقضوا حقا لامير المؤمنين ثم وانهم من اهل النعم الا بالخوارج  
 واجمعهم الا الزيدية فانهم تبرأوا من عثمان وزعموا انه مخلد في الجحيم



باحداثة في الدين لا يتقدم على اير المؤمنين في القول في  
 محارب اير المؤمنين وانفقت الامانة والنبي والخوارج  
 على ان التاكثين والقاسطين من اهل البصرة والاشام اجمعين  
 كفار ضلال ملعونون بحرم اير المؤمنين وانهم بذلك في النار  
 مخلدون واجمعت المعتزلة سوى الغزالي منهم وابن تار و المرجئة  
 والحشوية من اصحاب الحديث على خلاف ذلك فزعمت المعتزلة كافة  
 الامن سبناه وجماعة من المرجئة وطائفة من اصحاب الحديث انهم ضالون  
 ليسوا بكفار ونطعت المعتزلة من بينهم على انهم انفسهم في النار  
 مخلدون وقال بائي المرجئة من اصحاب الحديث انهم لا يتحققون  
 اسم الكفر والفسوق وقال بعض هذين الفريقين انهم كانوا يجتهدون  
 في حرم اير المؤمنين ثم وسد بذلك مطيعين وعليه ما جاورين و  
 قال لبعض الاخرين كانوا اسد نعم عاصين لانهم ليسوا بفاسقين و  
 لا يقطع انهم للعذاب يستحقون وزعم واصل الغزالي وعمر بن عبد  
 ناب من بين كافة المعتزلة ان طلحة والزبير وعائشة ومن كان في  
 حرمهم كعمار بن ياسر من علي بن طالب والحسن والحسين ومحمد  
 ومن كان في حرمهم كعمار بن ياسر وغيره من المهاجرين ووجوه الانصاف  
 وبما اهل بيعة الرضوان كانوا في اخلاصهم كالملائكة في انفسهم  
 انطاعتهم خصال ضلال يستحقون الخلود في النار الا انهم لم يقيم  
 عليها دليل وانفقت الامانة والزبدية وجماعة من اصحاب الحديث

على ان الخوارج على اير المؤمنين المارقين عن الدين كفار مخوفون  
 عليهم وانهم في النار بذلك مخلدون واجمعت المعتزلة على خلاف  
 ذلك ومنعوا من كفارهم وانصرفوا في تسبيحهم على النفسين و  
 عليهم التخليد في الجحيم وزعمت المرجئة وباني اصحاب الحديث انهم  
 يخاف عليهم العذاب برجلهم العفو والتواب دخول جنات النعيم  
 القول في تسبيح جاحد الامانة ومنكري ما اوجب  
 اسد نعم للائمة من فرض الطاعة انفقت الامانة على ان من انكر  
 امانة احد من الائمة ومجد ما اوجبته اسد نعم من فرض الطاعة فهو  
 كافر ضال يستحق الخلود في النار واجمعت على خلاف ذلك وانكر  
 كفر من ذكرناه وحكموا بعضهم بالفسق خاصة وبعضهم ببارون  
 الفسق من العصيان القول في ان العقل لا يتفاد من  
 سماع وان التكليف لا يصح الا بالرسالة وانفقت الامانة على ان  
 العقل يحتاج في علمه وتايجه الى السمع وان غير تفك من سماع  
 بينه العاقل على كيفية الاستدلال وان لا بد في اول التكليف وابتدائه  
 في العالم من رسول ووافقه في اصحاب الحديث واجمعت المعتزلة  
 والخوارج والزبدية على خلاف ذلك وزعموا ان العقول تعمل مجرد  
 من السمع والتوحيات الا ان البعدانيين من المعتزلة خاضع برصون  
 الرسالة في اول التكليف بخالفون الامانة في علمهم لذلك و  
 يثبتون على تصحيحها الامانة ويضيفونها الى علمهم فيما وصفا



باحد ثمة في الدين لا يتقدم على اير المؤمنين القول في  
 محاربي اير المؤمنين وانفقت الامانة والنبي والخوارج  
 على ان الناكثين والقاسطين من اهل البصرة والامام اجمعين  
 كفار ضلال ملعونون بحرم اير المؤمنين وانهم بذلك في النار  
 مخلدون واجمعت المعتزلة سوى الغلاة منهم وابن نارب والمرجئة  
 والحشوية من اصحاب الحديث على خلاف ذلك فزعمت المعتزلة كآفة  
 الامم سبناه وجماعة من المرجئة وطائفة من اصحاب الحديث انهم ضالون  
 ليسوا بكفار ونقطعت المعتزلة من بينهم على انهم لنفسهم في النار  
 مخلدون وقال بائي المرجئة من اصحاب الحديث انهم لا يتحققون  
 اسم الكفر والفسوق وقال بعض هذين الفريقين انهم كانوا يجتهدون  
 في حرم اير المؤمنين ثم وسد بذلك مطيعين وعليه ما جاورين و  
 قال لبعض الاخرين كانوا اسد نعم عاصين الا انهم ليسوا بفاسقين و  
 لا يقطع انهم للعذاب مستحقون وزعم واصل الغزالي وعمر بن عبد  
 ناب من بين كافة المعتزلة ان طلحة والزبير وعائشة ومن كان في  
 حرمهم كعمار بن ياسر من علي بن ابي طالب والحسن والحسين ومحمد  
 ومن كان في حرمهم كعمار بن ياسر وغيره من المهاجرين ووجوه الانصاف  
 وبما اهل بيعة الرضوان كانوا في اخلاصهم كالملائكة من ان احد  
 الطائفتين ضال في ضلال مستحقون للخلود في النار الا انهم لم ينضم  
 عليها دليل وانفقت الامانة والزيدية وجماعة من اصحاب الحديث

على ان الخوارج على اير المؤمنين الممارقين عن الدين كفار مخوفون  
 عليهم وانهم في النار بذلك مخلدون واجمعت المعتزلة على خلاف  
 ذلك ومنعوا من كفارهم وانصرفوا في تسميتهم على النفسانية  
 عليهم التحليل في الجحيم وزعمت المرجئة وباني اصحاب الحديث انهم  
 يخافون عليهم العذاب برجلهم العفو والثواب دخول جنات النعيم  
 القول في تسميتهم جاحدا الامانة ومنكري ما اوجب  
 الله نعم للائمة من فرض الطاعة انفقت الامانة على ان من انكر  
 امانة احد من الائمة ومجد ما اوجب الله نعم من فرض الطاعة فهو  
 كافر ضال مستحق للخلود في النار واجمعت على خلاف ذلك وانكر  
 كفر من ذكرناه وحكموا بعضهم بالفسق خاصة ولبعضهم بمادة  
 الفسق من العصيان القول في ان العقل لا يتفاد من  
 سماع وان التكليف لا يصح الا بالرسالة وانفقت الامانة على ان  
 العقل يحتاج في علمه ونتايج الى السمع وان من ينفك من سماع  
 بينه العاقل على كيفية الاستدلال وان لا بد من اول التكليف وابتدائه  
 في العالم من رسول ووافقه في اصحاب الحديث واجمعت المعتزلة  
 والخوارج والزيدية على خلاف ذلك وزعموا ان العقول تعمل بمجرد  
 من السمع والتوفيق الا ان البعد بين من المعتزلة خاصة ورجوع  
 الرسالة في اول التكليف بخالفون الامانة في علمهم لذلك و  
 يثبتون على تصحيحها الامانة ويضيفونها الي علمهم فيها وصفا



القول والفرق بين الرسل والانباء <sup>ص</sup> وانفقت الاما<sup>ص</sup>  
 على ان كل رسول فهو نبي ليس كل نبي فهو رسول وقد كان من  
 انبياء الله عز وجل حفظة لشرائع الرسل وخلفاء لهم في المقام  
 انما منع الشرع من تسمية انبياء بالنبوة دون ان يكون العقل ناهيا  
 من ذلك لمحصلهم على المعنى الذي حصل لمن ذكرناه من الانبياء  
 وانفقوا على جواز بعثة رسول يحدد شريعة من بعدهم وان لم يبينوا  
 شرعا ويؤكد نبوة من سلف وان لم يفرض غير ذلك فرضا واجمع المعنى  
 على خلاف لهذين القولين ومع الامامية في تصحيح جماعة من المرجعية  
 وكافة اصحاب الحديث القول في انا رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وعلمه الى طالب رضى الله عليه وانفقت الامامية على ان لباد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 من لدن ادم الى عبد الله بن عبد المطلب مؤمنون بالله عز وجل  
 موحدون له واحتجوا في ذلك بالقران والاصحاب والاسود  
 الذي يراك حين تقوم وتقبل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لم ينزل سقيني  
 من الاصل المطهرين الى ارحام المطهرين حتى اخر حبي في عالمكم هذا  
 واجمعوا على ان عمه ابا طالب كان مؤمنا وان امته بنت وهب كانت  
 على التوحيد وانها حرة في جملة المؤمنين وخالفهم على هذا القول جميع  
 الفرق من سنها يد بالقول في الرجعة والبداء والفرق  
 القران وانفقت على وجوب رجعة كثير من الاموار الى الدنيا  
 قبل يوم القيمة وان كان بينهم في معنى الرجعة اختلاف وانفقوا

على اطلاق لفظ البدار في وصف الله تعالى وان كان من جهة السمع  
 دون القياض وانفقوا على ان ائمة الصلوات خالفوا في كثير من تأليف  
 القران وعدلوا فيه عن موجب التنزيل ومنه الفهم واجمعت  
 المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجعية واصحاب الحديث على خلاف  
 الامامية في جميع ما عدناه القول في الوعد انفقت  
 على ان الوعد بالخلود في النار متوجبه لا الكفار خاصة دون  
 مرتكبي الذنوب من اهل المعرفة بالله تعالى والافراد بغرضه من  
 اهل الصلوة وافقهم على هذا القول كافة المرجعية سوى محمد بن  
 شبيب واصحاب الحديث فاطبته واجمعت المعتزلة على خلاف ذلك  
 وزعموا ان الوعد بالخلود في النار عام في الكفار وجميع فساد اهل  
 الصلوة وانفقت الامامية على ان من عذب يذب من اهل الاوار  
 والمعرفة والصلوة لم يخلد في العذاب واخرج من النار الى الجنة  
 فيها على الدوام وافقهم على ذلك من عدناه واجمعت المعتزلة  
 على خلاف ذلك وزعموا انه لا يخرج من النار احد خلقها للعذاب  
 القول في الشفاعة وانفقت الامامية على ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 يشفع يوم القيمة لجماعة من مرتكبي الكبائر من امته وان امير المؤمنين  
 عليه السلام يشفع في اصحاب الذنوب من شيعته وان ائمة آل محمد يشفعون  
 كذلك وبنى الله شفاعتهم كثيرا من الخاطئين وافقهم على شفاعة  
 الرسول والمرجعية سوى ابن شبيب وجماعة اصحاب الحديث



واجمعت على خلاف ذلك وزعمت ان شفاعته رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم دون العاصين وانه لا يرفع من تحت العتاق للثاني  
 اصحاب القول في الاسماء والاحكام وانفقت الله  
 من تركب الكبار من كراهه فاسق ليس بمؤمن ولا مسلم وان ضم  
 الى فسقه كل ما عدا تركه من الطاعة الامامية على ان تركب الكبار  
 من اهل المعرفة والافراد لا يخرج بذلك عن الاسلام وانه مسلم  
 ان كان في مقام ما معه من الكبار الاثام ووافقهم على هذا القول  
 المرجية كافة واصحاب الحديث فطيرة ونفر من الزيدية واجمعت  
 المعتزلة وكثير من الخوارج والزيدية على ذلك وزعموا ان تركب الكبار  
 من كراهه فاسق ليس بمؤمن ولا مسلم وان ضم الى فسقه كل ما عدا  
 تركه من الطاعة القول في الاسلام والايمان واجمعت  
 الامامية ان الاسلام غير الايمان وان كل مؤمن فهو مسلم وليس كل  
 مسلم مؤمنا وان الفرق بين هذين المعنيين في الدين كما كان في  
 اللسان ووافقهم على هذا القول المرجية واصحاب الحديث واجمعت  
 المعتزلة وكثير من الخوارج والزيدية على خلاف ذلك وزعموا ان  
 كل مسلم مؤمن وانه لا فرق بين الاسلام والايمان في الدين القول  
 في التوبة وانفقت الامامية على ان قبول التوبة تفضل من  
 الله عز وجل وليس بواجب في العقول اسقاطها لما سلف من  
 استحقات العقاب وتولا ان السمع ورد باسقاطه لجواز

في العقول فعلم في المتابع على شرط الاستحقاق ووافقهم على ذلك  
 اصحاب الحديث واجمعت المعتزلة على خلافهم وزعموا ان التوبة  
 مستقطبة لما سلف من العقاب على الوجوب القول  
 في اصحاب البدع عند التمكن بعد الدعوة لهم وفاقاة البنيات  
 عليهم وان تابوا من بدعهم وصاروا الى الصواب لا قتلهم ببدعهم  
 الايمان وان من مات منهم على تلك البدعة فهو من اهل النار واجمعت  
 المعتزلة على خلاف ذلك وزعموا ان كثير من اهل البدع فساق  
 ليسوا بكفار وان فهم من لا يفسق ببدعته ولا يخرج بها عن الاسلام  
 كالمجته من اصحاب الحديث ابن شبيب التبريزي من الزيدية المواتقة  
 لهم في الاصول وان خالفهم في صفات الامام القول  
 في المفاضلة بين الانبياء صلوات الله عليهم واملأكم الله  
 على ان انبياء الله عز وجل ورسوله من البشر افضل من الملائكة ووافقهم  
 على ذلك اصحاب الحديث واجمعت المعتزلة على خلاف ذلك وزعم  
 اجمهون منهم ان الملائكة افضل من الانبياء والرسول فقال نفر منهم  
 سوى ما ذكرنا بالوقف في تفضيل احد الفريقين على الاخر وكانت  
 مختللة في هذا الباب على ما وصفناه واجماعهم على خلاف القطع  
 بفضل الانبياء على الملائكة حسب ما شرعناه يا حبذا  
 وصف اجيبته من الاصول نظرا وفاقا لما جادت به اثار  
 ائمة الهدى من آل محمد وذكر من واني ذلك مذهبه من اصحاب الملقاة



القول في التوحيد أقول ان الله عز وجل واحد في الالهية  
والازلية لا يشبهه شيء ولا يجوز ان يأنله شيء وله فرد في المعنوية لا تأ  
له منها على الوجوه كلها والاسباب وعلى هذا اجماع اهل التوحيد لا  
من شذ من اهل التشبيه فانهم اطلقوا القاب وخالقوا في معناه و  
احدث رجل من اهل البصرة يعرف بالاشعري قولاً خالف فيه الفاضل  
جميع الموحدين ومعانيهم فيها وصفناه وزعم ان الله عز وجل صفة  
قديمة وان لم يزل بمعان لاهي هو ولا غيره من اجلها كان مستحقاً للوصف  
بانه عالم حي قادر سميع بصير متكلم مرید وزعم ان الله عز وجل وجهاً  
قدماً وسمعاً قدماً وبصراً قدماً ويدين قديمين وان هذه كلها ازلية  
قدما وهذا قول لم يثبت اليه احد من شيوخ التوحيد فضلاً عن اهل  
الاسلام القول في الصفات واقول ان الله جل اسماءه في نفسه  
لا لجهة وان قدر لنفسه وعالم لنفسه لا بمعنى كاذب اليه المبتهم من  
اصحاب الصفات والافعال المختلف كما ابدعه ابو هاشم الجعفي وفارق  
به ما اهل التوحيد وانكبا شنع من مقال اهل الصفات وهذا ذهب  
الامامية كافة والمعتزلة الامن اسمناه واكثر المرجعية وجمهور الزيدية و  
جماعة من اصحاب الحديث والحكمة واقول ان كلام الله تعالى محدث و  
بذلك جاءت الآثار عن آل محمد وعليه اجماع اهل الامانة والمعتزلة لربها  
والمرجعية الامن شذ عنها وجماعة من اصحاب الحديث واكثر الزيدية الخوارج  
واقول بسبب ان القرآن كلام الله ووجهه وان محدث كما وصفه الله تعالى

وامنع من اطلاق القول عليه بانه مخلوق وبهذا جاءت الآثار عن الصادق  
عليهم السلام وعليه كافة الامامية الامن شذ عنهم وهو قول جمهور البغداديين  
من المعتزلة وكثير من المرجعية والزيدية واصحاب الحديث واقول ان  
الله تعالى مرید من جهة السمع والاتباع والسلام وعلى حسب ما جاء  
في القرآن والاوجب ذلك من جهة العقول واقول ان ارادة الله  
تعالى لا فعله هي نفس فعله وارادته لا فعل خلقه امره بالافعال  
وبهذا جاءت الآثار عن ائمة الهدى من آل محمد وهو مذهب  
الامامية الامن شذ عنها عن قريب فارق ما كان عليه الاملا في البكة  
بذهب جميع البغداديين من المعتزلة وابوالقاسم البجلي خاصة وجماعة من  
المرجعية وبخالف فيه من المعتزلة البصريون وبوافقهم على الخلاف في المشبهة  
 واصحاب الصفات واقول ان لا يجوز نسبة الباري نعم الاباسم به نفسه  
في كتاب وعلى لسان بغير صوابه به حجج من خلفائهم عن كذا وكذا  
في الصفات وبهذا تطابقت الاجماع عن آل محمد وهو مذهب جماعة  
الامامية وكثير من الزيدية والبغداديين من المعتزلة كافة وجمهور الامن  
 واصحاب الحديث الا ان هؤلاء الفرق يجعلون بذلك الامام الحق في ذلك الاجماع  
القول في وصف الباري نعم بانه سميع بصير واراد مدرك و  
اقول ان استحقا القديم لهذه الصفات كلها من جملة السمع دون الفضا  
ودلائل العقول وان المعنى اذا زاد في عقولنا ومعنى نقينا هو احسن  
وذلك مما يستحيل على القديم وقد بين في معنى مدرك ايضا او وصف



الله ثم انه لا يقوته شئ ولا يهر بعبته شئ ولا يجوز ان يرا حبه معني ادراك  
 ابصار وغيرهما من الحواس لانه المحس في الحقيقة على ما بيناه وكنتم اعلم  
 من شكله الامانية في هذا الباب خلافا وهو مذهب البغداديين من المعتزلة  
 وجماعة من المرجئة ونفر من الزيدية وبخالف فيه المشبهة واخوانهم من  
 اصحاب الصنف والبصير من اهل الاعتزال القول في علم الله تعالى  
 بالاشياء قبل كونها واقول ان الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه وان  
 لاحداث لا وقد علم قبل حدوثه ولا معلوم وممكن ان يكون معلوما الا  
 وهو عالم بحقيقة ذاته سبحانه لا يخفى عليه شئ في الارض ولا في السماء وهذا  
 افصح لاثبات العقول والكتاب المسطور والاجابة المتواترة عن الارساء  
 وهو مذهب جميع الامانية ولست اعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن  
 الحكم في خلافة وعنده بانهم يخرجونهم عليه وغلط من قلدهم فيه فحكاه من  
 الشيعة عنه ولم يجد به كتابا مصنف ولا مجلسا تابنا وكلنا في اصول  
 الامانة ومسائل الاستحسان لا على ضد ما حكاه الخصومة عنه ومعنا فيما  
 ذهبنا اليه في هذا الباب جميع المنسبين الى التوحيد سوى الجهم بن صفوان  
 من المجبرة وهشام الغوطي من المعتزلة فانها كانا يريهما ان العلم لا  
 بالمعدوم ولا يقع الا على وجود وان الله تعالى لو علم الاشياء قبل كونها لما  
 حسنته الامتحان القول في الصفات واقول ان الصفة في الحقيقة  
 ما اشت عن معنى استفاد محض الموصوف وما شاركه فيه ولا يكون ذلك  
 كذا حتى لا يكون قولا او كتابا يبدل على ما يدب باللفظ عليه وينور ضاهية

وهذا مذهب اهل التوحيد وقد خالف فيه جماعة من اهل التشيع القول  
 فيما انفرد به ابو هاشم من الاحوال اقول ان وصف البارئ نعم بانزحي  
 عالم يفيد معاني معقولات ليست الذات والاشياء بقوم بها كما يذهب  
 اليه جميع اصحاب الصنف والاصوال في معنى مختلفا على الذات كما ذهب اليه  
 ابو هاشم الجبائي وخالف فيه جميع الموحدين وبخالف فيه المشبهة وابو هاشم  
 كما ذكرناه القول في وصف البارئ نعم بالقدرة على العدل خلافا  
 وما علم كونه وما علم لا يكون واقول ان الله جل جلاله قادر على خلاف العدل  
 كما انه قادر على العدل الا انه لا يفعل جورا ولا ظلما ولا شيئا وعلى هذا  
 جماعة الامانية والمعتزلة كافة سوى النظام وجماعة من المرجئة والزيدية  
 واصحاب الحديث والمحكمة وبخالفنا فيه المجبرة باسرها ومن وافقهم في خلاف  
 العدل والتوحيد واقول انهم سبحانه قادر على ما علم انه لا يكون بما لا  
 كاجتماع الاضداد ونحو ذلك من المحال وعلى هذا اجماع اهل التوحيد الا  
 وشذاد من اصحاب المخلوق القول في نفى الرواية على الله تعالى بالابصا  
 واقول انه لا يصح رواية البارئ سبحانه بالابصا وبذلك شهد العقل ونطق  
 القرآن وتواتر الخبر عن ائمة الهدى من آل محمد وعليه جمهور اهل الامانة و  
 محكمهم الا ان شذنتهم بشبهة عرضت له في تأويل الاجابة والمعتزلة باسرها  
 توافق اهل الامانة في ذلك وجمهور المرجئة وكثير من الخوارج والزيدية  
 وطوائف من اصحاب الحديث وبخالف فيه المشبهة واخوانهم من اصحاب الصنف  
 القول في العدل والمخلوق واقول ان الله عز وجل عدل كريم خلق



الخلق لعبادته وادبرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وعمهم بعبادته يداهم  
 بالنعم وتفضل عليهم بالاحسان لم يكلف احد الادون العاقبة ولم يامر  
 الا بما جعل له عليه الاستطاعة لا عبث في صنعة لا تفاوت في خلقه ولا  
 يسبح في فعله جل عن شواذ عبادته في الافعال تعالى عن اضطرابهم الى  
 الاعمال لا يصدب الا على ذنب فعله ولا يلوم عبدا الا على منتهى صنعة لا يظلم  
 ذنبا وان تلك حسنة يضاعفها ويؤت من لدن اجر اعظمها وعلى هذا  
 القول جمهور اهل الامامة وبه تواترت الآثار عن الائمة من آل محمد  
 واليه يذهب المعتزلة باسرها الاضراب منها وانبا عده وهو قول كثير  
 من المرجئة وجماعة من الزيدية والمحمكية وتقر من اصحاب الحديث وخالف  
 فيه جمهور العامة وبقايا من عددناه وزعموا ان الله تعالى خلق  
 اكثر خلقه لمعصيته وحض بعض عباده بعبادته ولم يعصمهم بمعصيته  
 وكلف اكثرهم ما لا يطيقون من طاعته وخلق افعال جميع بريته وعذب  
 العصاة على ما فعله منهم من معصيته وامر بما لم يريد ونهى عما اراد  
 ونهى بظلم العباد واحب الفساد وكره من اكثر عباده الرشاد  
 تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا القول في كراهة  
 اطلاق القول لفظ خالق على احد من العباد واقول ان الخلق  
 يفعلون ويحدثون ويخترعون ويصنعون ويكتسبون ولا يطلق  
 القول عليهم بانهم يخلقون ولا اقول انهم خالقون ولا انعمي  
 ذكر ذلك فيما ذكر الله تعالى ولا تجاوز به مواضعه من القرآن وعلى  
 هذا القول اجماع الامامية والزيدية والبيضاوية من المعتزلة

واكثر المرجئة واصحاب الحديث وخالف فيه البصريون من المعتزلة  
 واطلقوا على العباد انهم خالقون فخرجوا بذلك من اجماع المسلمين  
القول في اللطف والاصح واقول ان الله تعالى لا يفعل  
 بعباده ما داموا مكلفين الا بالاصح الاشياء لهدى في دينهم ودنياهم  
 وان لا يدخرهم صلا ولا حلا ولا نقعا وان من اغناه فقد فعل به الاصلح  
 في التدبير وكل من فقره ومن اضره وامرضه فالقول فيه كذلك  
 واقول ان ما وجبه اصحاب اللطف من اللطف انما وجب من جهة  
 والكره لا من حيث ظنوا ان العدل وجبه وان لم يفعل له كان  
 ظالما واقول ان من علم الله تعالى اذا خلقه وكلفه لم يؤمن ولا من  
 احد من الخلق لخلقته او بقائه او بكلفه او فعل من افعاله ولا تنفع  
 به في دينه مستفع لم يخرج ان يخلقه ومن علم ان ان تاب من معصيته لم  
 يخرج ان يخشعه وان عدل الله جل اسمه وجوده وكرمه بوجوب ما صنعت  
 ويقضيه به ولا يجوز منه خلافه لاستحالة تعلق وصف العيشة او  
 او الخلق بالحاجة وهذا ذهب جمهور الامامية والبيضاوية من كافة  
 من المعتزلة وكثير من المرجئة والزيدية والبصريين من المعتزلة على  
 خلافه والمجبرة توافقهم في الخلاف عليه القول في ابتداء الخلق  
 في الجنة اقول انه لم يكن جازا ابتداء الخلق في الجنة على وجه التسليم  
 من غير تكليف لانه كان يكون اقسطا عما لم يعلم الله تعالى منه انه ان



كله اطاع على النعيم المستحق على الاعمال الذي هو على واجل واسنة  
 من الفضل بالنعيم والله سبحانه اكرم من ان يقطع احد عن نفع او <sup>تقصير</sup>  
 على فضل غيره افضل له واصح في التدبير لان ذلك لا يضر الا من خال  
 بحسن ذلك واحتاج الى نعمة او يحل الله نعم هذه الصفات علوا  
 كبير وهذا مذهب جمهور الامامية وقد جاءت به اثار عن الاثمة  
 والبغداديون من المعتزلة توافقون فيه والبصريون منهم يخالفون  
 اجماعا عليه ويوافقهم في هذا خلافا للمجربة والمثبثة القول  
 في المعرفة واقول ان المعرفة باسنة الكتاب وكذلك المعرفة  
 بابنائهم علم وكل غائب وان لا يجوز الاضطرار الى معرفة شيء ما ذكرناه  
 وهذا هو مذهب كثير من الامامية والبغداديين من المعتزلة خلافا  
 ويخالف فيه البصريون من المعتزلة والمجربة والحشوية من اصحاب  
 الحديث القول في ان الله لا يعذب الى على نبي او على نبي  
 واقول ان الله جل جلاله عدل كرم لا يعذب احدا الا على ذنب الكسبه  
 وجرم اجريه وبيع منهاه عنه فان رنكه وهذا مذهب سائر اهل  
 التوحيد سوى الجهم بن صفوان وعبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب  
 الجبائي فاما الجهم بن صفوان فانه كان يزعم ان الله يعذب من اضطر  
 الى المعصية ولم يجعل له قدره عليها ولا على تركها من الطاعة واما  
 عبد السلام الجبائي فانه كان يزعم ان الصدق قد يخلو من فعل الخير والصلاح  
 ويخرج عن الفعل والترك جميعا فيعذب به الله سبحانه على ان لم يفعل

الواجب ان لم يكن بخير وجبر منها فعل شيئا او فعل به شيئا وهذا  
 لم يبق له احد من اهل التوحيد وهو في الصبح كذا هبهم في  
 بعض الوجوه اعظم القول في عصمة الانبياء عليهم السلام  
 ان جميع الانبياء صلوات الله عليهم معصومون من الكبائر قبل النبوة  
 وبعد هاد ما يستحق من الصغار كلها واما ما كان من صغر لا يستحق  
 فاعله نجاة وتوعدهم قبل النبوة وعلى غير العهد ومنع منهم بعدها  
 على كل حال وهذا مذهب جمهور الامامية والمعتزلة باسرها يخالف فيه  
 القول في عصمة بني محمد خاصة واقول ان بني محمد من  
 لم يعص الله عز وجل منذ خلقه الله تعالى ان قبضه ولا تعد له خلافا  
 اذ ثبت بناء على العهد والبيان وبذلك نطق القرآن وتواتر الخبر  
 عن آل محمد عليهم السلام وهو مذهب جمهور الامامية والمعتزلة باسرها على  
 خلافا ما يعلق به اهل الخلاف من قول الله تعالى لا يعجز لك الله ما يقدر  
 من ذنبك وما تاتى من شبهة ذلك في القرآن ويعتمدون في الحجة على خلافا  
 ما ذكرناه فانه تاويل يفسد ما توهموه والبرهان يعضد على البيان وقد  
 نطق القرآن بما قد وصفناه فقال جل اسمه والجم اذا هوى ما ضل ضالا  
 وما غوى فتفرع عنه بذلك كل معصية ونسيان القول  
 في جهة اعجاز القرآن واقول ان جهة ذلك هو الصبر من الله تعالى لاهل الفضا  
 واللسان عن المعارض للتميم مثله في النظام عند تحديده لهم به وجعل  
 انصارهم عن الانبياء مثله وان كان في مقدورهم دليلا على نبوته علم  
 والسطف من الله تعالى مستمر في الصبر عنه الا ان كان وهذا من اوضح



برهان في الاغجاز والعجائب وهو مذهب النظام وخالف فيه جمهور  
 اهل الاعتزال لقولهم في النبوة انه بفضل او استحقاق  
 واقول ان تعلق النبوة بفضل من الله نعم على من اختصه بكرامته  
 لعلمه بجهد عاقبه واجتماع الخلال الموجبة في الحكمة بنبوته في الفضل  
 من سواه فاما التعظيم على القيام بالنبوة والتجمل وفرض الطاعة ضد  
 مستحق بعلمه الذي ذكرنا وهذا مذهب من اهل الامامة وجميع فقهاءنا  
 واهل النقل منها وانما خالف فيه اصحاب السماع المعترضين في الامامة  
 غيرهم ووافقهم على ذلك من متكلمي الامامية بنو نوحته من ابيهم بامر  
 من المنتهين في الكلام وجمهور المعترضين على القول بالفضل فيها واصحاب  
 الحديث باسرها على مثل المقال لقولهم في الامامة انه بفضل  
 من الله عز وجل ام استحقاق واقول ان تكليف الامامة في التعظيم  
 ببرهان الامام كالنبوة على ما قدمت من المقال والتعظيم المفضل والتجمل  
 والطاعة مستحق بغزوه على القيام بما كلفه من الاعمال وعلى عماله الوفاة  
 منه ايضا حالا بعد حال وهذا مذهب الجمهور من الامامية على ما  
 ذكرت من النبوة وقد خالف فيه منهم من قدمت ذكره ومعهم جمهور  
 المعترضين وسائر اصحاب الحديث لقولهم في عصمة الامامة  
 واقول ان الامامة القائمة مقام الانبياء في تنفيذ الاحكام امامية  
 الحدود وحفظ الشريعة وناديي الناس بمصومون كعصمة الانبياء  
 عليهم السلام وانهم لا يجوز منهم صغائر الاثام قدس في كبر جوارحه على الانبياء  
 وان لا يجوز منهم شيء في الدين ولا ينسون شيئا من الاحكام وعلى من يتيسر

بحمد

الامامية

الامامية الا من شذ منهم وتعلق بظاهر وايات لطائف على  
 خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب والمعتزلة باسرها خالف  
 ذلك ويجوز ان يكون من الامامة وقوع الكبار والردة عن الاسلام  
 لقولهم في ولاية الامامة وعصمتهم وارتفاعها واهل  
 ولايتهم بالنقل والاختيار واقول ان ليس بواجب عصمة ولا  
 الامامة وواجب عليهم جميع ما يولوه وفضلهم فيه على رعاياهم لا سيما  
 راياسة المفضلون على الفاضل فيما هو ريس عليه فيه وليس عليه  
 فيه وليس بواجب ولايتهم النص على اعيانهم وجائز ان يجعل  
 نعم اختيارهم الى الامامة المعصومين ثم وهذا جمهور الامامية ويجوز  
 فونجت معهم بوجوب النص على اعيان ولاية الامامة كما يوجبون في الامامة  
 عليهم لم لقولهم في احكام الامامة واقول ان للامام عليهم  
 ان يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات متى عرف من المشهود عليه  
 ضد ما تضمنته الشهادة ابطل بذلك شهادة من شهد عليه وحكم  
 فيه بما اعلمه الله نعم وقد يجوز عندي ان يعيب عنه بواطن الامور فيحكم  
 فيها بالظواهر وان كانت على خلاف الحقيقة عند الله نعم ويجوز ان يدله  
 الله نعم على الفرق بين الصادقين من الشهود وبين الكاذبين فلا يعيب  
 عنه حقيقة الحال والامور في هذا الباب متعلقة بالاطوار والمصالح  
 التي لا يعلمها على كل حال الا الله عز وجل ولا اهل الامامة في هذه المقامات

٣٦



ثلاثة افعال فمنهم من يزعم ان احكام الامة على الظواهر دون ما يعلمونه  
على كل حال ومنهم من يزعم ان احكامهم انما هي على البواطن دون الظواهر  
التي يجوز فيها الخلاف ومنهم من يذهب الى ما اخترته انا من المقتال والرار  
لبنية فوجئت به بنبي علي ما قطع على اضافته اليهم على يقين بغير ارباب  
القول في معرفة الامة بجميع الصنائع ومساير اللغات  
واقول ليس يمتنع ذلك منهم ولا واجب من جهة العقل و  
القياس جاءت اخبار عن يجب تصديقه بان الامة ال محمدية قد  
يعلمون ذلك فان ثبت وجب القطع به من جهتها على الثبات في  
في القطع به منها نظروا به الموفق للصواب وعلى قولي هذا جماعة من الامة  
وقد خالفه بنو فوجئت به وواجبوا ذلك عقلا ونبلا  
وافهم فيه المفوضة كافة ومساير العقلاء القول في علم الامة  
بالضمان والكائنات واطلاق القول عليهم بعلم الغيب وكون  
ذلك لهم في الصفات واقول ان الامة من ال محمدية قد كانوا يعرفون  
صنائع العباد ويعرفون ما يكون قبل كونه وليس ذلك واجب  
في صفاتهم ولا شرط في امامتهم وانما اكرمهم الله تعالى بعلمهم اياه للطف  
في طاعتهم والتمسك بامانهم وليس ذلك بواجب عقلا لكنه وجب  
لهم من جهة السماع فاما اطلاق القول عليهم بانهم يعلمون الغيب فهو  
مكربين الفساد لان الوصف بذلك انما يستحقه من علم الامثلية بنفسه

لا يعلم استفاد وهذا لا يكون الا سر عز وجل وعلى قولي هذا  
جماعة من اهل الامامة الاسم من المفوضة وانتم اليه من الغلابة  
القول في الاختيار الى الامة عز وجل وظهور الالام عليهم والمعجزات  
واقول ان القول لا يمنع من لزوم الوحي اليهم وان كانوا ائمة غير انبياء فقد  
اروحى الله عز وجل الى ام موسى ان ارضعها فاذا حقت عليه فلقية في  
اليوم ولا تخافي ولا تعزني انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فثبت  
ذلك بالوحي فثبت عليه لم تكن نبيا ولا رسولا ولا اماما ولكنها  
كانت من عباد الله الصالحين وانما صنعت نزول الوحي عليهم والاختيار  
بالامثلية اليهم للاجماع على المنع من ذلك والاتفاق على انه من زعم  
ان احدا بعد نبينا لم يوحى اليه فقد اخطا وكفر بحصول العلم بذلك  
من دين النبي كما ان العقل لم يمنع من بعثة نبيا من نسخ شرعنا كما  
نسخ ما قبله من شرائع الانبياء ثم وانما منع من ذلك الاجماع والعلم بان  
خلاف دين النبي من جهة اليقين وما يقارب الاضطراب والامانة  
جميعا على ما ذكرت ليس بينهما شبهة على ما وصفت خلاف فاما ظهور  
المعجزات عليهم والاعلام فانه من الممكن الذي ليس بواجب عقلا و  
لا يمنع قياسا وقد جاءت بكونهم من الاخبار على الظاهر والا  
فقطعت عليهم من جهة السمع وصلاح الآثار وسعي في هذا الباب جمهور  
اهل الامامة وبنو فوجئت بخالف فيه وناباه وكثير من المنتهين الى  
الامانة بوجوبه عقلا كما هو جوبه للائمة بنينا ثم والمعتزلة بأسرها



على خلافنا جميعا فيه سوى ابن الأختيه ومن ابتعد به هبون  
 فيه الى الجواز واصحاب الحديث كافة تجوزه لكل صالح من اهل  
 النقي والامان القول في ظهور المعجزات على المعصومين  
 من الخاصة والسفراء والابرار واقول ان ذلك جائز لا يمنع منه  
 عقل ولا سنة وكتاب وهو مذاهب جماعه من مشايخ الامامية و  
 البريد هيب ابن الاختيه من المعززة واصحاب الحديث في الصابر  
 الابرار بنو نوح من الامامية ينفون من ذلك ووافقون المعززة  
 في الخلاف عليها فيه ويجامعون على ذلك الزيدية والخوارج والمارقة  
 عن الاسلام القول في سماع الائمة عن كلام الملائكة الكلام  
 وان كانوا لا يرون منهم الاشخاص واقول يجوز هذا من جهة العقل  
 وان لم يسمع في الصدوقين من الشيعة المعصومين من الضلال  
 وقد جاءت بصحة وكون الائمة رضي الله عنهم من شيعتهم الصابر  
 الابرار الاخبار واخترت الحجة والبرهان وهو مذاهب فقهاء الامامية  
 واصحاب الآثار منهم وقد ابا بنو نوح وجماعة من اهل الامامية  
 لا معرفة لهم بالاخبار ولم يمشوا النظر ولا سلوا طريق الصواب  
 القول في صدق منامات الرسل والانبيا والائمة و  
 ارتفاع الشبهات عنهم والاحلام واقول ان منامات الرسل و  
 الانبيا والائمة صادقة لا تكذب وان الله تعالى عصمهم عن الاحلام و  
 وبذلك جاءت الاخبار عنهم على الظهور والانتشار وعلى هذا القول

فقهاء الامامية واصحاب النقل منهم وامامكم هو فلا عرف منهم نفيا  
 ولا اثباتا ولا مسئلة فيه ولا جوابا والمعززة باسرها تخالفنا فيه  
 القول في المفاضلة بين الائمة والاهل من آل محمد على سائر  
 من تقدم من الرسل والانبيا سوى نبينا محمد وواجب فرقتهم  
 لهم الفضل على جميع الانبياء سوى اولي العزم منهم عليهم السلام والى القول  
 فرقتهم من غير قطعوا بفضل الانبياء كلهم على سائر الائمة وهذا  
 باب ليس في العقول في الجاه والممنوع منه مجال ولا على احد الاقوال  
 اجماع وقد جاءت آثار عن النبي في امير المؤمنين ع وذريته من  
 الائمة والابرار عن الائمة الصادقين ع ليقم من بعد وفي القرآن  
 مواضع يقوى الغرض على ما قاله الفرق الاول في هذا المعنى وانا ناظر  
 فيه وباعده اعتصم من الضلال القول في تكليف الملائكة  
 واقول ان الملائكة ع مكلفون وموعودون وموعدون قال  
 الله تبارك وتعالى ومن يقل منهم الى الله فذلك نجزيه جهنم كذلك نجزي  
 الظالمين واقولون انهم معصومون مما يوجب لهم العقاب بالنار  
 وعلى هذا القول جمهور الامامية واكثر المعززة واكثر المرجئة وجماعة  
 من اصحاب الحديث وقد انكر قوم من الامامية ان يكونوا للملائكة  
 مكلفين وزعموا الى الاعمال مضطرون ووافقهم على ذلك جماعة  
 من اصحاب الحديث القول في المفاضلة بين الملائكة والائمة والملائكة  
 عليهم السلام اما الرسل من الملائكة والانبيا هم فقول فيهم مع آل محمد ع



بنیاد محقق طباطبائی



كقول في الانبياء من البشر والرسل واما باقي الانبياء فانهم وان بلغوا  
 بالملك ففضلوا فالامنة من ال محمد افضل منهم واعظم ثوابا عند الله عز وجل  
 بادلة ليس موضعها هذا الكتاب القول في احتمال الرسل والا<sup>نباء</sup>  
 والامنة والالام واحوالهم بعد المات واقول ان رسل الله من البشر  
 انبياءه والامنة من خلفائه محدثون مصنوعون لتحقق الام<sup>وت</sup> وتحقق  
 لهم اللذات ويتم اجسامهم بالاغذية وتنقص على مرور الزمان وحل  
 بهم الموت ويجوز عليهم القنا وعلى هذا القول اجماع اهل التوحيد  
 خلفا فيه الممتعون الى التقويض وطبقات الغلاة فاما احوالهم بعد<sup>الوفاة</sup>  
 فانهم يلقون من تحت التراب فيكون باجسامهم وارواحهم جنه  
 فيكونون فيها احياء يتنعمون الى يوم المات يستبشرون بمن يلحق  
 بهم من صالحى امتهم وشيعتهم ويلقون بالكرامات وينتظرون من  
 برده عليهم من امثال السابقين في الديانات وان رسول الله صلعم  
 والامنة من غيرهم خاصة لا يخفى عليهم بعد الوفاة احوال شيعتهم  
 في دار الدنيا باعلام الله ثم لهم ذلك حالا بعد حال ويسمعون كلام  
 المناجى لهم في مشاهد المكرمة العظام بلطفه من لطائف الله تعالى  
 عليهم بها من جهة جمهور العباد وتبلغهم المناجاة بعد كما جارت به  
 الكائن وهذا مذهب فقهاء الامامية كافة وجملة الانصار منهم ولست  
 اعرف فيه متكلميهم من قبل مالا وبلغني عن بنى نوخت رحمهم الله ثم  
 خلاف فيه ولقيت جماعة من المعتزلة من عن المعرفة ممن ينتمى الى

الامانة ليضم يا جود وقد قال الله تعالى فيما يدل على الجملة لا تحسبن  
 الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون فجز  
 بما انهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم  
 الا خوف عليهم ولا هم يحزنون ولا ما يتلو هذا من الكلام وقال في  
 قصة مؤمن آل فرعون قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر  
 لي ربي وجعلني من المكرمين وقال رسول الله من سلم على عند قبري  
 سمعته ومن سلم على من بعيد بلغته سلام الله عليه ورحمة الله وبركاته  
 ثم الاخبار في تفصيل ما ذكرناه من الحمل عن ائمة آل محمد بما وصفناه  
 نصا ولفظا وليس هذا الكتاب موضع ذكرها وكتا وردها على  
 التفصيل والبيان القول في رؤية المحتضرين رسول الله  
 واهل المؤمنين صلى الله عليهم واله عند الوفاة هذا باب قد اجمع عليه اهل  
 الامانة وتواتر الخبر به عن الصادقين من الائمة صلوات الله عليهم وجاهد عن  
 اهل المؤمنين انه قال للحارث الهمداني رحمه الله في معناه يا حارث هذان  
 من عمتي مني من مؤمن او منافق قبل ان يعرفني طرفه واعرفه  
 بعينه واسمه وانا فعلا في ايات شهوة وفيه يقول اسمعيل بن محمد  
 السدوسي ويراها المحضو حين يكون الروح بين اللهاته والحلقوم  
 ومنى ما يراه اخره للناس فندم وجوههم بالكلوم عزلة اقول فيه  
 ان معنى رؤية المحتضرين الله هو العلم بثمره رؤيتهم او الشك فيها والعلم  
 لها او النقص في حقها على البقي بعد ايات مجدها في نفسهم وامارات  
 ومثل هذه احوال ومعاينة مدركات الامرات معها ما ذكرناه دون  
 رؤية البصر باعيانها وثابت هذه النواظر لاجل اهلها بالانصاف الشاع



وقد قال الله عز وجل فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة  
 شرا يره وانما اراد جل الله بالبرية ههنا معرفة ثمره الاعمال على النقيض  
 الذي لا يشوبه ارتياب وقال سبحانه فمن كان يرجو لقاء ربه فانت  
 اجل الله لاؤا وفاء الله نعم هو لقاء جلاله جزائه على الاعمال وعلى هذا  
 القول يحق النظر من الامامية وقد خالفهم فيه جماعة من حشونهم  
 وزعموا ان المحضر يرى نبيه ووليه ببصره كما يشاهد المراتب  
 انها محضرة مكانه ويحاورها باجسامها في المكان القول  
 في رؤية المحضر الملك نكته والقول عندي في ذلك كالقول في رؤية  
 لرسول الله واپر المؤمنين على الله عندها وجاز ان يراه بغيره بان يزيد  
 الله تعالى في شعاعه ما يدرك به اجسامهم الشفافة الرقيقة ولا يجوز  
 مثل ذلك في رسول الله واپر المؤمنين لا اختلاف ما بين اجسامها  
 واجسامها واجسام الملك نكته في التركيبات وهذا مذهب جماعة  
 من متكلمي الامامية ومن الغزاة الملح وجماعة من اهل بغداد القول  
 في احوال المكلفين من رعاية الائمة بعد الوفاة القول انهم على اربع  
 طبقات طبقة يحسبهم الله ويسكنهم مع اوليائهم في الجنان وصفة  
 يحبون ويلحقون بانتمهم في محل الهوان وطبقة اخف منهم واجوز حياتهم  
 واجوز كونهم على حال الاموات وطبقة لا يحبون بعد الموت حتى النور  
 والمأب فاما الطبقة المنفعة منهم المستبصرون في المعارف المحضرة  
 للطاعات واما المحدث برهم المعاندون للحق المسجون في اتراف السبا  
 واما المشكوك في حياتهم وبقائهم مع الاموات فهم الفاسقون من اهل المعزة

والصلوة الذين اقرضوا الاثام على التحريم لها الشهادة دون العنا  
 والاستحلال وسوفوا التوبة منها فاخر موادون ذلك فهو لا جاز  
 من الله جل اسمه رفع الموت عنهم لتعذيبهم في البرزخ على ما اكتسبوه  
 من الاجرام ونظيره هو بذلك منها قبل الحشر لبره والقيمة على الايمان  
 من نار جهنم ويدخلوا بطاعتهم الجنان وجائزنا خير حياتهم  
 الى يوم الحساب لعقابهم هناك والعفو عنهم كما يشاء الله عز وجل  
 امرهم في هذين القسمين سطوى عن العباد واما الطبقة الرابعة  
 فهم المقصرون عن الغاية في المعارف من غير عناد والمستضعفون  
 من سائر الناس وهذا القول على الشرع الذي اثبت هو مذهب  
 نقلة الاثام من الامامية وطريقة السمع وصحيح الاخبار وليس  
 لمتكلميهم من قبل فيه مذهب كقول القول في نزول الملك  
 على اصحاب القبور ومسائلها عن الاعتقاد والقول ان ذلك  
 صحيح وعليه اجماع الشيعة واصحاب الحديث وتفسيرهم ان الله  
 تعالى ينزل على من يريد نعيمه بعد الموت ملكين اسمهما مبشرون  
 فيسئلانه عن ربه جللت عظمته وعن نبيه ووليه عليهما لم نجيها  
 بالحق الذي فارق الدنيا على اعتقاده والصواب ويكون الغرض  
 في مسائلها استخراج العلل من بما يستحقه من النعيم فيرداها منه  
 في الجواب فينزل جلاله على من يريد تعذيبه في البرزخ ملكين



اسماها ناكرو نكر فيوكلها باعذاره ويكون الغرض من مسائلها استخراج  
علامه استحقاقه من العقاب بما يظهر من جوابه من التلخيص عن الحق  
او الخبر عن سوا الاعتقاد والابلاسه وعجزه عن الجواب وليس  
بذلك الملكان من اصحاب القبور الا على من ذكرناه ولا يتوجه سؤل  
منهم الا الى الاجابة بعد الموت لما وصفناه وهذا هو مدخل الحجة  
الاخبار من الاماينة ولهم فيما سطر من الآثار منه آثار  
لمنكلمهم من قبل في مقال عرفت فاحكم على النظام القول  
في نعم اصحاب القبور وتعذيبهم وعلى اى شئ يكون الثواب لهم  
العقاب ومن اى وجه يصل اليهم ذلك وكيف يكون صورهم  
في تلك الأحوال واقول ان الله تعالى يجعل لهم اجاما كما جعل  
في دار الدنيا نعم مويسم فيها ويعذب كفارهم فيها وفساقهم فيها  
دون اجسامهم التي في القبور يشاهد الناطقون تفرق و  
تدرس على مر الاوقات وينالهم ذلك في غير ما كنهم من القبور وهذا  
يتم على مذهبي في النفس مع الانسان المكلف عندي وهو  
الشئ المحدث القائم بنفسه الخارج عن صفات الجواهر والاعراض  
ومع بهد رايات عن الصادقين من المحدثين صلى الله عليه وسلم واستعرف  
لمنكلم من الاماينة قبل فيه مذهبنا في حكمة ولا اعلم سني وبين فقهاء الانبياء  
واصحاب الحديث فيه اخلافا القول في الرجعة واقول

وتعجز

ان الله تعالى يرد قوما من الاموات الى الدنيا في صورهم التي كانوا  
عليها فيعز منهم من يثاب ويبدل فيثاب ويبدل المحققين من المبطلين  
والمطلوبين منهم من الظالمين وذلك عند قيام مهدي آل محمد  
عليهم السلام وعليه السلام كثيرا واقول ان الرجعة الى الدنيا فرقا  
احدها من علت درجته في الايمان وكثرت اعماله الصالحة  
وخرج من الدنيا على اجتناب الكبائر الموبقات فبذلك  
دولة الحق ويعز بهما ويعطيه من الدنيا ما كان يتمناه والاخر  
بلغ الغاية في العناد وانتهى في خلاف المحققين الى اقصى النهايات  
وكثر لا يلبث الله واقرانه الشياطين فينصر الله تعالى لمن يعز  
عليه قبل الممات ويشفي عظيمهم من النفاق ثم يصير الفرق  
من بعد ذلك الى الموت ومن بعد الى النشور وما يتحقق  
من دوام الثواب والعقاب فذلك بصرى ذلك وتطهر به  
الاخبار والاماينة باجمعها عليه الامتداد منهم ناولوا ما ورد  
فيه فيما ذكرناه على وجه يخالف ما وصفناه القول في الحسن  
ودلائله والصلط والميزان واقول ان الحساب هو موافقة العبد  
على ما امر به في دار الدنيا وان يخص باصحاب المعاصي من اهل الايمان  
فاما الكفار فحسابهم جزاءهم بالا استحقاق والمؤمنون للصالحين فو  
اجورهم بغير حساب واقول ان التولي لحساب من ذكرته

بجمله



رسول الله وأمر المؤمنين والأئمة من ذريته عليهم جميعاً السلام  
 الله نعم لهم بذلك وجعله لهم تكملة لهم واجلاً لا لمقاماتهم وتعظيمها  
 على سائر العباد وبذلك جاءت الأخبار المستفيضة عن الصادق  
 عليهم السلام عن الله نعم وقد قال الله عز وجل وقل أعلوا نسيي الله علمكم  
 ورسوله والمؤمنين يعني الأئمة على ما جاء في التفسير الذي لا  
 شك في صحته ولا ريب وأقول إن الصراط جسر بين الجنة  
 والنار ثبت عليه قدم المؤمنين ونزل عنه أقدام الكفار إلى النار  
 وبذلك جاءت أيضاً الأخبار في ما الميزان فهو المقدر بين الأعمال  
 والمحسن عليها والمعدون في الحكم أذ ذاك هم ولادة الحساب من أئمة  
 آل محمد وعلى هذا إجماع نقله الحديث من أهل الإمامة فاستكملوا  
 من قبل فلم يسمع لهم في شيء منه كلاماً القول في الشفاء  
 وأقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع يوم القيمة في ذريته من الشيعة  
 خاصة فيشفعه الله عز وجل ويشفع أمير المؤمنين في عشائره  
 فيشفعه الله ويشفع الأئمة في مثل ما ذكرناه من شيعة فيشفعه  
 الله ويشفع المؤمن من البراءة فيشفعه المؤمن فيشفعه شفاعته فيشفعه  
 الله وعلى هذا القول إجماع الأئمة لا من شذبههم وقد نظوا به  
 القرآن وتظاهرت به الأخبار قال الله نعم في الكفار عند أخلا  
 عن حسرته على الفأنت لهم مما حصل لأهل الإيمان فما لنا من شأين

ولا صدق بهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشفع يوم القيمة فاشفع  
 ويشفع علي فيشفع وازاد في المؤمن شفاعته يشفع في أربعين  
 من اخوانه القول في البداء والمشيئة أقول في معنى البداء  
 ما يقوله المسلمون باجماعهم في النسخ وانعاده من لا فساد بعد الانعاس  
 والامراض بعد الانعاس والأمان بعد الانعاس وما يذهب اليه أئمة العدل  
 خاصة من الزيادة في الاجال والارزاق والنقصان منها بالأعمال  
 فاما اطلاق لفظ البداء فاما صحت اليه بالسمع الوارد عن الرسل  
 بين العباد وبين الله جل وعز ولو لم يرد به سمع اعلم صحة ما سخرت  
 اطلاقه كما انه لو لم يرد به سمع بان الله نعم بغضبه ويرضى ويحب ويحب  
 لما اطلقت في ذلك عليه سبحانه ولكنه لما جاز السمع به صحت اليه على  
 المعاني التي لا تباها العقول وليس بيني وبين كافة المسلمين  
 في هذا الباب خلاف وانما خالف من خالف في اللفظ دون ما  
 سواه وقد اوضحت من علم في اطلاقه بما يقصر به الكلام وهذا  
 مذهب الامامية باسرها وما ذكر قوم وكل من فارقها في المذهب  
 على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولا يرضاه القول  
 في تأييد القرآن وما ذكر قوم من الزيادة فيه والنقصان وأقول  
 ان الاخبار قد جادت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم  
 باخلا في القرآن وما احدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان



فاما القول في التأليف فالوجود يقتضي فيه تقديم المناخر وتأخير المتقدم  
ومن عرف الناسخ والمنسوخ والملكي والمدني لم يرتب بما ذكرناه وما  
النقصان فان القول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه وقد امتحنت  
مقالته من ادعاه وكلمت عليه المغزلة وغيرهم طويلا فلم اظفر منهم  
بحجة اعتمدوها في فسادهم وقد قال جماعة من اهل الأمانة انهم يفتقرون  
من كلمة ولا من آية ولا من سورة ولكن هذا كما كان متبنا في مصحف  
امير المؤمنين ع من تاويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك  
كان ثابتا من لا وان لم يكن من كلام اسرنا الذي هو القرآن المجز  
قد يسمى تاويل القرآن قرانا وهذا ليس فيه من اهل التفسير اختلاف  
وعندي ان هذا القول اشبه من مقال بن ادغي نقصان كلام من نفس  
القرآن على الحقيقة دون التأويل بالبراهيل واسرنا لثبوته  
للمصواب فاما الزيادة فيه فمقطوع على فساد هاهنا وج  
وجود صحتها من وجبه فالوجه الذي اقطع على فسادها ان يمكن  
لاحد من الخلق زيادة مقدار سورة على حد تلبس به عند احد  
من الفضلاء واما الوجه المجوز فهو ان يزداد فيه الكلمة والكلمات  
والحرف والحرفان وما اشبه ذلك مما لا يبلغ حد الاتحاد يكون  
عند اكثر الفضلاء بكلمة القرآن غير انه لا بد من وقوع ذلك من ان  
يدل الله تعالى عليه ويوضح لعباده عن الحق فيه ولست اقطع على كون  
ذلك بل اصيل الا عدمه وسلكه القرآن منه ومعنى بذلك حديث



بنية محقق طباطبائي

قال اسرنا ولا يجعل  
بالقرآن من قبل ان يفتق  
البدن وجهه وفلرب  
دخلى على اسرنا ويل  
القرآن قرانا مرمر

عن الصادق جعفر بن محمد عليه وعلى ابائه السلام وهذا المذهب  
ما سمعناه عن بن بنو نخت من الزيادة في القرآن والنقصان فيه  
قد ذهب اليه جماعة من متكلمي الأمامية واهل الفقه منهم والاعتبار  
القول في احوال الوعيد واقول في الوعيد ما قد تقدم حكاه  
عن جماعة الأمامية واقول بعد ذلك ان من عمل سر نعمة عملا وتوكل  
الى سبقرية اثابة على ذلك بالنعم المقيم في جنات الخلود وينوخت  
رحمهم اسرنا يهبون الى ان كثيرا من المطيعين سر سجانهم ونعم يشاؤون على  
طاعتهم في دار الدنيا وليس لهم في الآخرة من نصيب ومعنى على ما  
ذهب اليه اكثر المرجئة وجماعة من الأمامية القول في تحايط  
الاعمال واقول ان التحايط بين المعاصي والطاعات ولا الثواب  
العقاب وهو مذهب جماعة من الأمامية والمرجئة وينوخت  
رحمهم اسرنا يهبون الى التجايط بما ذكرناه وبما نقول في ذلك اهل  
الاعتزال القول في الكفار وهل منهم من عرف اسرنا وجل  
او يقع منهم الطاعة اقول انه ليس بكفر باسرنا وجل من هو به عار  
ولا يطيعه من هو لنعمة جليلا وهذا مذهب جملة الأمامية واكثر  
المرجئة وينوخت في تحايط الفون في هذا الباب يزعمون ان كثيرا من الكفار  
باسرنا عارفون وسرنا في افعال كثيرة مطيعون وانهم في الدنيا  
على ذلك يجازون ويثابون ومعهم على بعض هذا القول المغزلة



وعلى البعض لا خراجة من لرجنة القول في الموا  
 وأقول ان من عرف اسمهم وتمام دهره وامن به حالاً من زمانه  
 فانه لا يموت الا على الايمان به ومن مات على الكفر باسمه فانه لم  
 يؤمن به وتمام الاوقات ومع هذا القول احاديث عن الصادق  
 واليه ذهب كثير من فقهاء الامامية ونقله الاخبار وهو مذاهب كثير من  
 المتكلمين في الارجال وبنو نجيح عليهم نجا القرون فيه ويندسون في خلافه  
 مذاهب اهل الاعتزال القول في صفات الذنوب وأقول انه  
 ليس في الذنوب صغير في نفسه وانما يكون فيها بالاضافة وهو مذاهب  
 اكثر الامامية اهل الامانة والارجاء وبنو نجيح في مخالفتهم فيه و  
 ينسبون في خلافه الى مذهب اهل الوعيد والاعتزال القول  
 في العموم والخصوص وأقول ان لاهل الخصوص صورة في الدنيا ليس  
 لاهل العموم ولا لاهل صيغة في اللغة وانما يعرف المراد منه مما  
 يقترن اليه من الامارات وهذا مذهب جمهور الراعية وكافي من كل  
 الامامية الا من شذ عنها ووافق الراعية اهل الاعتزال القول  
 في الاسماء والاحكام وأقول ان من تكلم بالكلام من اهل المعرفة والاقراء  
 بايمانهم باسمه وبرسوله وبما جاء من عندنا سقون بما معهم من كبار  
 الانام ولا اطلق لهم اسم الفسق ولا اسم الايمان بل اتبعوا جميعاً في  
 بكل واحد منهما واتسع من الوصف لهم من الاطلاق والاطلاق لهم  
 اسم الاسلام بغير تقييد وعلى كل حال وهذا مذهب الامامية لا يثبت  
 فانهم خالفوا فيه واطلقوا للفئات اسم الايمان القول في التوبة

والتوبة

وأقول في التوبة بما قدمت ذكره عن جماعة الامامية ومن وجد  
 ذلك انها مقبولة من كل عاص ما لم يتيسر من الحيوة قال الله عز وجل  
 وليست التوبة للذين هم لولائم السيئات حتى اذا حضر احدكم الموت  
 قال لاني بئس الاثم ولا الذين يموتون وهم كفار وقوله سبحانه  
 حتى اذا جاء احدكم الموت قال رب ارجعون لعلني اعمل صالحاً  
 فيما تركت كلا انها كلمة هو قالها ومن ورثهم من يخ الى يوم يعثرون  
 ولست اعلم بين اهل العلم كافر في هذا الباب اخلاف القول  
 في حقيقة التوبة وأقول ان حقيقة التوبة هو التذم على ما  
 على وجه التوبة الى الله عز وجل بشرطها هو العزم على ترك المعاصي  
 الى مثل ذلك الذي في جميع صفاته فمن لم يجمع في توبته من ذنبه ما  
 ذكرناه فليس يتأبى وان ترك فعل امثال ما سلف منه من معاصي  
 الله عز وجل وهذا مذهب جمهور اهل العدل ولست اعرف فيه  
 لمنكلم الامامية شيئاً حكيه وعبد السلم الجبائي ومن اتبعه بخالفون  
 فيه القول في التوبة من البصيح مع الاقامة على مثله في البصيح و  
 أقول ان التوبة من ذلك تصح وان اعتقد التائب في ما يقيم عليه  
 اذا اختلفت له داعي في المتروك والمعدوم فاما اذا انقضت الدواعي  
 فيه فلا تصح التوبة منه وهذا مذهب جميع اهل التوحيد سوى  
 اهل هاشم الجبائي فانه نعم ان التوبة لا تصح من بصيح مع الاقامة على ما  
 يعتقد فصح وان كان حسناً فضلاً عن ان يكون بصيحاً القول



في التوبة من مظالم العباد واقول من شرط التوبة الى الله سبحانه  
 من مظالم العباد الخروج الى المظلومين من حقوقهم بادنوا اليهم او باستحلالهم  
 منها على طيبة النفس بذلك لا الاختيار له فمن عدم منهم صاحب المظلمة  
 وقد خرج الى اوليائه من خلاصته واستحلهم منها على ما ذكرناه ومن  
 عدم الاولياء حقق الغرم على الخروج اليهم متى جدهم واستفرغ الوسع  
 في ذلك بالطلب في حياته والوصية له بعد وفاته ومن جهل اعيان  
 المظلومين او يوانعهم حقوق الغرم واليسر في الخروج من الظلمة  
 اليهم متى عرفهم وجهده واجتهد نفسه في انماسهم فان خاف ذلك  
 بحضور اجله وصي به على ما قد سناه ومن لم يجد طولا لد المظالم سا  
 الناس الصلة له والمعونة على ما يمكنه من ردّها او اجر نفسه ان نفعه  
 ذلك وكان طريقا الى استفادة ما به يخرج من المظالم الى اهلها والجملة  
 في هذا الباب ان يرجع على الظالمين استفراغ الجهد مع التوبة في الخروج  
 من مظالم العباد فان اردا علم الله ثم ذلك منهم قبل توبتهم وعوض  
 المظلومين منهم اذا عجز التائبون عن رد ظلمتهم وان قصر التائبون  
 من الظلم فيما ذكرناه كان امرهم الى الله عز وجل فان شاء عاقبهم وان  
 شاء تفصل عليهم بالعفو والغفران وعلى هذا اجماع اهل الصلوة من المتكلمين  
 والفقهاء القول في التوبة من قتل المؤمنين اقوال من قتل  
 مؤمنا على وجه التحريم لم يرد ولا استحلال ثم اراد التوبة بما فعله  
 ان يلم نفسه الى اولياء المقتول فان شاء استغاد ومنه وان

الزوه الدبر وان شاء عفا عنه وان لم يفعل ذلك تقبل توبته  
 وان فعله كانت توبته مقبولة وسقط عنه بها عقاب ما جناه  
 وبهذا نطق القرآن وعليه انعقد الاجماع وانما خالف فيه شذوذ من  
 الحشوية والعوام فاما القول بمن استحلال ما للمؤمنين وقتل  
 منهم مؤمنا على الاستحلال فان العقل لا يمنع من توبته وبقول التوبة  
 منه لكن السمع ورد عن الصادقين من ائمة الهدى ع انه من فعل ذلك  
 لم يوفق للتوبة ابدا ولم يثبت على الوجه الذي يسقط عنه العقاب  
 به بخلاف ذلك غير مجرب الا مضطرا كما ورد الخبر عنهم ان ولد الزنا  
 لا يجيب لا يختار عند بلوغه الايمان على الحقيقة وان اظهر على كل حال  
 وانما يظهر على الشك فيه والنفاق دون الاعتقاد له على الانقياد  
 وكما ورد الخبر عن الله عز وجل في جماعة من خلقه لم يأتهم الى النار وانهم لا  
 يؤمنون ابدا ولا يتركوا الكفرية والطغيان وعلى هذا القول اجماع الفقهاء  
 من اهل الامامة ورواه الحديث منهم والاثار ولم اجدهم في مقالاتهم  
 في جملة الاقوال باب القول في العلم بالظلمات وما يخرج  
 مجزئها من الامور المستنبطات ومن لم يصح له يكون اضطرازا ام جميعه  
 الاكتساب واقول في العلم بالله عز وجل وانبيائه ع وصحة دينه الذي  
 ارضاه وكل شر لا ندره حقيقة بالحواس ولا تكون المعرفة به فائمه  
 في البداية وانما يحصل بغيره الفياض لا يصح له يكون جهة الاضطرازا  
 يحصل على الاصول كلها الا انه جهة الاكتساب بحال لا يصح وقوع العلم بها



في التوبة من مظالم العباد وأقول من شرط التوبة إلى الله سبحانه  
 من مظالم العباد الخروج إلى المظلومين من حقوقهم بإدائها إليهم أو استحلال  
 منها على طيبة النفس بذلك لا الاختيار له فمن عدم منهم صاحب المظلمة  
 وقد خرج إلى أوليائه من خلاصته واستحلهم منها على ما ذكرناه ومن  
 عدم الأولياء حقق الغرم على الخروج إليهم متى جدهم واستفرغ السمع  
 في ذلك بالطلب في حياته والوصية له بعد وفاته ومن جهل إعيان  
 المظلومين أو يواسيهم حقق الغرم والين في الخروج من الظلمة  
 إليهم متى عرفهم وجهده واجتهد نفسه في التماسهم فان خاف ذلك  
 بحضور اجله وصي به على ما قدرناه ومن لم يجد طولا لداء المظالم سأل  
 الناس الصلة له والمعونة على ما يمكنه من ردّها وأجر نفسه ان نفعه  
 ذلك وكان طريقا إلى استفادة ما به يخرج من المظالم إلى أهلها والجملة  
 في هذا الباب ان يرجع على الظالمين استفرغ الجهد مع التوبة في الخروج  
 من مظالم العباد فان اردنا علم الله تعالى ذلك منهم قبل توبتهم وعوض  
 المظلومين منهم اذا عجز التائبون عن ردّ ظلمتهم وان قصر التائبون  
 من الظلم بما ذكرناه كان امرهم إلى الله عز وجل فان شاء عافهم وان  
 شاء تفصل عليهم بالعفو والغفران وعلى هذا اجماع اهل الصلوة من المتكلمين  
 والفقهاء القول في التوبة من قتل المؤمنين أقول ان من قتل  
 مؤمنا على وجه التحريم لم يرد ولا استحلال ثم اراد التوبة ما فعله  
 ان يسلم نفسه إلى أولياء المقتول فان شاء استقاد وانه وان

الزوه الدين وان شاء عفا عنه وان لم يفعل ذلك تقبل توبته  
 وان فعله كانت توبته مقبولة وسقط عنه بها عقاب ما جناه  
 وبهذا نطق القرآن وعليه انعقد الاجماع وانما خالف فيه شذوذ من  
 الحشوية والعوام فاما القول فيمن استحل دماء المؤمنين وقتل  
 منهم مؤمنا على الاستحلال فان العقل لا يمنع من توبته وببول التوبة  
 منه لكن السمع ورد عن الصادقين من ائمة الهدى ع انه من فعل ذلك  
 لم يوفق للتوبة ابد ولم يثبت على الوجه الذي يسقط عنه العقاب  
 به بخلاف ذلك غير مجرب لا مضطر كما ورد الخبر عنهم ان ولد الزنا  
 لا ينجس ولا يختار عند بلوغه الايمان على الحقيقة وان اظهر على كل حال  
 وانما يظهر على الشك فيه والنفاق دون الاعتقاد له على الانقياد  
 وكما ورد الخبر عن الله عز وجل في جماعة من خلقه لم يأتهم إلى النار وانهم لا  
 يؤمنون ابد ولا يتركوا الكفر به والطغيان وعلى هذا القول اجماع الفقهاء  
 من اهل الامامة ورواه الحديث منهم والاثار ولم اجد لمسلميهم فيه مقالا فاق  
 في جملة الاقوال باب القول في العلم بالقطاعات وما يمر  
 مجزئها من الامور المستنبطات ومن يصح له يكون اضطرابا في جميعه  
 الاكتفاء وأقول في العلم بالله عز وجل وانبيائه ع وصحة دينه الذي  
 ارتضاه وكل شيء لا ندرك حقيقته بالحواس ولا تكون المعرفة به فائمه  
 في البداية وانما يحصل بغير شبه القياس لا يصح له يكون جهة الاضطراب  
 يحصل على الاحوال كلها الا انه جهة الاكتفاء كما لا يضح وتوقع العلم بما



طريق الحواس من جهة القياس لا يحصل العلم في حاله الا حوال بما في البدن  
 من جهة القياس بهذا قد تقدم وزدنا فيه شرحا منها للبيان واليه نذهب  
 جماعة البغداديين ويخالف فيه البصريون من المعتزلة والمثبته واهل القدر  
 والارحام **القول** في العلم بصحة الاخبار وهل يكون منه  
 اضطراب ام جميعه كذا في قولنا العلم بجميع الاخبار طريقه  
 الاستدلال وهو حاصل من جهة الاكثاري ولا يصح وتوقع شرفه بالاكتفاء  
 والقول فيه كقولنا جملة الغائبات الى هذا القول يذهب جمهور  
 البغداديين ويخالف فيه البصريون والمثبته واهل الاخبار **القول**  
 في حد التواتر من الاخبار واقول في التواتر المقطوع بصحة الاخبار  
 هو نقل الجماعة التي يجمع في العادة له تواتر على انفعال خبر فيسقط  
 ذلك ولا يظهر على البيان وهذا امر يرجع الى احوال الناس مع اختلاف  
 دواعيهم واسبابهم والعلم بذلك راجع الى المشاهدة والوجود وليس  
 يتصور التعارض عن ذلك بالعبرة والكلام في هذا مذمب اصحاب التواتر  
 من البغداديين ويخالف فيه البصريون ويحدونه بما اوجب علم الاضطراب  
**القول** فيما يدرك بالحواس وهل العلم به من فعل الله تعالى او فعل  
 العباد واقول في العلم بالحواس على ثلاثة اقسام ضرب من فعل الله تعالى  
 وضرب من فعل الحواس وضرب من فعل غيره من العباد فاما فعل الله تعالى  
 فهو ما حصل للعالم به عن سبب من الله تعالى كعلمه بصوت الرعد ولو لم يسمع  
 احد بالبرد واصوات الرياح وما شئت لك مما يبدي به ذوالحاشية من غير

ان يتعد لا حساسه ويكون بسبب من الله سبحانه ليس للعبادية اختيا  
 فاما فعل الحواس فهو ما حصل له عقيب فتح بصره او الاضغار باذنه  
 او التمدد لا حساسه بشئ من حواسه او بفعله السبب الموجب  
 لاحساس المحسوس وحصول العلم به واما فعل غير الحواس من  
 العباد فهو ما حصل للحواس بسبب من بعض العباد كالتصالح بغيره  
 وهو غير معتمد لسماعه او المولد له فلا يمنع من العلم بالام عند  
 البلايه وما اشبه ذلك وهذا مذهب جمهور المتكلمين من اهل بغداد  
 ويخالف فيه من سبناه **القول** في اهل الآخرة وهل هم  
 مأمورون او غير مأمورين واقول في اهل الآخرة مأمورون لعقولهم بالسداد  
 ومحسن لهم ما حسن لهم في دار الدنيا من الرضا ووليه القلوب لا تنقل اعما  
 عليه الآن ولا تغير عن حقيقتها على كل حال وهذا مذهب مكثر اهل بغداد  
 ويخالف فيه البصريون ومن ذكرناه **القول** في اهل الآخرة  
 وهل هم مكلفون او غير مكلفين واقول في اهل الآخرة صنفان فصنف  
 منهم في الجنة وهم فيها مأمورون بما يؤمرون ويحجب على طباعهم ويميلون  
 ولا يشغل عنهم من شكر المنعم سبحانه وتعظيمه وحده على تفضله عليهم و  
 اليهم وما اشبه ذلك من الافعال وليس الامر لهم بما وصفناه اذ كانت  
 الحال فيه ما ذكرناه تكليفا لان التكليف انما هو الزام ما يشغل على الطمع  
 ويلحق بفعله المشاق والصنف الاخر في النار وهم من العباد في كلفه  
 وشاقه والامر على ما لا يحصر من اضعاف التكليف لعماله ليس في



من الامر والنهر يعقوبهم حسب شرفه و هذا قول الفرق النذر  
قد مناه ونجالف فيه الفرق من سنيه وذكرنا القول  
في اهل الاخرة وهل هم مختارون لا فعالهم ام مضطرون اليها ام ملجأون  
على ما يذهب اليه اهل الخلاف وأما قولهم اهل الاخرة مختارون لما يقع  
منهم من الافعال وليسوا مضطرين ولا ملجأين ولم كان لا يقع منهم  
الكفر والعناد وأقول لهم النذر يرفع توهم وتوقع العناد منهم وتوقع  
دواعيهم اليه لا ما يذهب اليه من خلاف ذلك لا الجأ والاضطرار وهذا  
مذهب متكلمي البغداديين وكان ابو الهذيل الخلاف يذهب اليه اهل  
الاخرة مضطرون الى الافعال والجباة وابنه يزعم انهم ملجئون الى الافعال  
القول في اهل الاخرة وهل يقع منهم قبيح من الافعال وأقول  
لهم اهل الاخرة صنفان صنف من اهل الجنة مستغنون عن فعل القبيح  
لا يقع منهم شر من على الوجوه كلها والاسباب لتوفد داعيهم الى محال  
الافعال وارتفاع دواعي فعل القبيح عنهم على كل حال والصنف الاخر  
من اهل النار قد يقع منهم القبيح على غير العناد قال الله تعالى ولو من اذ  
وفقوا على النار فقالوا بالبينان ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من  
المؤمنين بل بدلهم ما كانوا يخشون من قبل ولورد والعاد والملا  
نهوا عنه وانهم لكاذبون وقال سبحانه يوم نخشعهم جميعاً ثم  
نقول للذين اشركوا الذين كنتم تسمعون ثم كنتم  
تنتهم الا ان قالوا واسر ربنا ما كنا مشركين انظر كيف كذبوا على

انفسهم وفضل عنهم ما كانوا يفترون فاضربوا اسمهم كذبهم في الاخرة  
والكذب فيجب عليه باطل على كل حال وهذا المذهب ليس مذهب  
ذكرناه من متكلمي اهل بغداد ونجالف فيه البغداديين من اهل الاعتزال  
القول في الملقطوع والموصول وأقول لهم كل عمل ذريرة  
من الفعل امر الله تعالى به على الحال وجعله مفترضا او سنة  
يستحق بها الثواب كالصلوة والصيام والزكاة والحج واشباه ذلك  
من الطاعات ثم علم سبحانه العبد بقطع قبل تمامه مختار او يفرض بعد  
تركه كماله فانه لا يقع منه شر على وجه القربة اليه جل اسمه وقد ابتدأه للقربة  
سنة ثم في الحقيقة فلن يقطع فاعله مختار اولن يفسد بترك كماله  
ولا بد له بصله ضربا في به على نظام موثرا لذلك مختارا وهذا الباب  
لاحق بباب الموازنة في معناه وهو مذهب مشايخ القوط من المعتزلة  
وزرارة ابن اعين ومحمد الطباطبائي وجماعة كثيرة من متكلمي الامامية ونجالف  
فيه جمهور المعتزلة وشايع الزيدية واكثر اهل التشبيه طوائف من المرتبة  
القول في حكم النار وأقول لهم الحكم في النار على الاغلب فيها  
وكل موضع غلب فيه الكفر فهو دار كفر وكل موضع غلب فيه الايمان  
فهو دار ايمان وكل موضع غلب فيه الاسلام فهو دار ايمان فهو دار  
الاسلام قال الله عز وجل في وصف الجنة ولنعم دار للمتقين والمنكح  
فيها اطفال ومجانين وقال في وصف النار وساركم دار الفاسق



ولم كان فيها ملائكة لله نعم مطيعون فحكم على كل واحد منكم بما لا يخلو  
 فيها واقول لما وصفت لكم كل صفة من بلاد الاسلام ظهرت في القول  
 بامانة محمد بن محمد انه دار اسلام لا دار ايمان ولزم كل صفة من الاسلام  
 الملة او قل عدد هم ظهرت في شرائع الاسلام والقول بامانة محمد  
 فهو دار اسلام ودار ايمان وقد تكون الدار عند دار كونه وانه كانت  
 دار اسلام ولا يصح ان يكون كل دار ايمان وهذا من صفة  
 نقله الاخبار في شريعة محمد صلى الله عليه وعلى جمل مقدمته واصوله المذكور  
 جماعة كثيرة من اهل الاعتزال **بسم الله الرحمن الرحيم**  
القول في اللطف من الكلام القول في الجواهر  
 الجواهر عند من الاجزاء التي تتلف منها الاجسام ولا يجوز على كل  
 واحد في نفس الانقسام وهذا القول اهل التوحيد كافة سواد  
 من اهل الاعتزال يخالف فيه المحدثون ومن المتشبهين بالموحدين اهلهم  
 سائر النظام القول في الجواهر متجانسة وانما تختلف  
 بما تختلف في نفس الاعراض وعلى هذا القول جمهور الموحدين  
 في الجواهر انها متساوية في نفسها واقدار واقول ان الجواهر قد  
 في نفسهم وحجم من اجله كان له في الوجوه وبه فارق مغاير في  
 صفتهم وعلى هذا القول اكثر اهل التوحيد القول في صفة  
 اجزائهم والاكوان واقول ان كل جهر فله في الوجود وانه لا يخرج

كذا كما  
 في الفقه

يكون به في بعض المحاذيات او ما بقدر تقدير ذلك وهذا العرض  
 بعض المتكلمين كونا وعلى هذا القول اكثر اهل التوحيد القول  
 في الجواهر وما يلزم منها من الاعراض واقول ان كل عرض يصح حصوله في  
 ويكون الجهر محتملا لوجوده فانه لا يخرج منه او مما يعاين من الاعراض وهذا  
 من سبب القسم البلخي وابي علي الجبائي ومن قبلها اكثر المتكلمين يخالف  
 فيه عبد السلام بن محمد الجبائي واجاز خلو الجواهر من اللون والطعم وال  
 الرابع ونحو ذلك من الاعراض القول في بقا الجواهر واقول  
 ان الجواهر ما يصح عليها البقاء وانها توجب اوقانا كثيرة ولا تغمر العالم الا  
 بارتفاع البقاء عنها وعلى هذا الجملة اكثر الموحدين واليه يذهب اهل القسم  
 البلخي ويخالف فيما ذكرناه من سبب قيامها والجبائي وابنه وبنو نجب  
 من الامامية ومن سلك مسلكهم في هذا المقام وابراهيم النظام يخالف  
 اجمعين ويرى انهم لم يسموا بجسد الاجسام ويحدث لفظ حال لا لفظ  
 في الجواهر بل يحتاج الى مكان واقول ان الحاجة بالجواهر الى الاماكن من  
 حيث كانت جواهر الاله تتحرك وتكون فلا بد لها في الحركة والسكون  
 من المكان وعلى غنائها من المكان كافة الموحدين وفي صاحبها اليه عند  
 الحركة والسكون جمهورهم ويخالف في ذلك الجبائي وابنه عبد السلام القول  
 في الاجسام واقول ان الاجسام من الجواهر المتتلفة طولها وعرضها وعمقا  
 واقلها تتلف من الاجسام ثمانية اجزاء اثنان احدهما فوق صاحبه



طولا واثنان بليان مديرا لاشي من جهة اليمين والشمال بصير ذلك عرضا  
 واربعه بقا هذه الاربعه فيحصل بذلك عمق وعلى هذا القول جماعة  
 من المتكلمين وقد زعم قوم من الجسم يتألف من ستة اجزاء وقال الخزون  
 انه يتألف من اربعة اجزاء ذهب قوم الى انه حقيقة الجسم هو المؤلف وقد  
 يكون ذلك من جزئين فالاجسام من نوع ما يفر وقد ذكرت ذلك في اجزاء  
 المنفردة والثاني يفر عند رؤس الاعراض لا يفر وهذا مذهب الفاسم  
 البلخي وجماعته من قبله في البغداديين ولم يخالف في بقا الاجسام احد من اهل  
 التوحيد سوا النظام فانهم زعموا انها تتحد حالا بعد حال القول  
 في الاعراض اقوالا اعراض بين المعلق المنفردة في وجودها الى المحال ولا  
 يجوز على شرعها البقاء وهذا مذهب الكرام البغداديين وقد خالف فيه البلخي  
 وغيرهم من اهل النحل والاراء القول في تلك الاعراض واعادتها  
 واقول في ذلك محال لا يصح بدلائل لا يطول ذكرها وهو مذهب الفاسم  
 وجميع من نفي بقا الاعراض من الموجد في القول في المعدم وترك  
 له المعدم هو المستقر العين الخارج عن صفه الموجود ولا قول له في  
 جواهر ولا عرض ولا شر على الحقيقة وله سميته بشر من هذه الاشياء  
 فانما نسبته به مجازا وهذا مذهب جماعة من بغداديين المعزلة اصحاب  
 المخلوق والبلخي زعم انه لا شر ولا نسبة محسوس ولا جوارح لا عرض  
 والجبالي وابنه زعمان له المعدم شر وجوهر والعرض والخيال يزعم

انه شر وعرض وجسم القول في مهية العالم واقول في العالم  
 هو السماء والارض وما بينهما وبينها من الجواهر والاعراض لا يعرف  
 بين اهل التوحيد خلاف في ذلك القول في الفلك واقول  
 له الفلك هو المحيط بالارض الدار عليها وفيه الشمس والقمر والنجوم  
 والارض في وسطه بمنزلة النقطة في وسط الدائرة وهذا مذهب الفاسم  
 البلخي وجماعته كثيرة من اهل التوحيد ومذهب الكرام البلخي في هذا  
 فيه جماعة من بصريه المعزلة وغيرهم من اهل النحل القول في حركة  
 الفلك واقول له المتحرك في الفلك من جهة الامكان ما اختص منه بالمكان  
 ومن جهة الوصل بالاتي الهوا وقطع بحركة المكان وهو ما يلي صفته العليا  
 فانها لا تتحرك ولا ساكنة لانها في غير مكان واقول ان المتحرك في غير مكان  
 حركته دويرة كما يتحرك الدائر على الكرة والى هذا مذهب البلخي وجماعته الا ان  
 وكثير من اهل التوحيد القول في الارض وميستها واهل من حركتها  
 او ساكنة واقول له الارض على سبيل الكرة في وسط الفلك وساكنة  
 لا تتحرك وعليه سكنونها انها في المركز وهو مذهب الفاسم والكثير القدام  
 والمنجيين وقد خالف فيه الجبالي وابنه وجماعته غيرهم من اهل الاراء والمذاهب  
 من المقلدة والمتكلمين القول في الخلق والملا واقول في  
 العالم ملون من الجواهر والاجسام وهو مذهب الفاسم خاصة في بغداد  
 ومذهب الكرام القدام من المتكلمين وبخالف فيه الجبالي وابنه وجماعته



منه تكلم اهل الحشوية والخبر والنسبية القول في المكان واقول  
 انه المكان ما احاط بالشر من جميع جهاته فلا بد ان لا يصح تحريك الجواهر الا  
 في الاماكن وهو مذموم بل القسم وغيره من البغداديين وجماعة خدوا  
 المتكلمين ويخالفون الجبل وابنه ويؤيدون تحت والمنتمين الى الكلام  
 من اهل الخبر والنسبية القول في الوقت واذا كان واقول انه  
 الوقت هو ما جعله الوقت وقيل للشر وليس بجاذب مخصوص والزمان  
 اسم يقع على حركات الفلك فلذلك لم يكن الفعل محتاجا في وجوده  
 الى وقت ولا زمان وعلى هذا القول ما من الموحدين القول  
 في الطباع واقول انها الطباع معان تحمل الجواهر بهيئاتها الفعل <sup>نفعال</sup> لا  
 كالبحر وما فيه من الطبيعة الزهائنها لخلول الحس فيه والادراك و  
 كالسمع والانف السليم واللاهوت كوجوده في النار الزعق به  
 ومن اجله ما لم يكن بها الا حروف والامر في ذلك وما اشبهه واضح الظهور  
 والبيان فصل واقول انه ما يتولد بالطبع فانما هو بسببه الفعل  
 المطبوع وانه لا فعل على الحقيقة لشر من الطباع وهذا مذموم القام  
 الكفر وهو خلاف مذموم المعتزلة في الطباع وخلاف الفلاس في  
 الملحدين ليقم فيما ذموا اليه من افعال الطباع واباه الجاهل وابنه واهل الحشو  
 واصحاب الخلق والاضار القول في تركيب الاجسام الطباع  
 الاربع والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واصفوا هذه بالخل

بالخلول كل جسم اليها وبما يمد ونز من استحالتهما كاستحالة الماء  
 بخارا والنجار ماء والموت حيوانا والحيوان مواتا والنارية والمائية و  
 الهوائية والترابية في كل جسم وانه لا ينقل جسم من الاجسام في ذلك  
 ولا يعقل على خلافه ولا يخل الا اليه وهذا ظاهر مكشوف وست  
 اجده دفعه حجة اعتماد ولا اراده مسند الشر من التوحيد والعدل او  
 الوعيد والنبوات او الشرائع فاطرحه لذلك بل هو مؤيد له بتركه  
 لادلة الله تعالى بوجهه وحكمته وتوحيده ومنع دان به من رسله للكلم  
 النظام وذهب اليه البلخي ومن تبعه في المقال القول في  
 الارادة واجباها واقول انه الارادة الزهر مقصد لايجاد الفضة  
 الخاطرية ببال المراد موجبة لمراد محج وانه محال وجوده وارتفاع المراد  
 بعد فصل الاله منع من ذلك من فعل غير المراد وهذا مذموم صغر  
 ابنه حرب وجماعة من متكلم البغداديين وهو مذموم بالشر وعلى خلافه  
 مذموم الجاهل وابنه والبصريين من المعتزلة والحشوية واهل الاخبار لا  
 القول في التولد واقول انه من افعال المقادير ما يقع متولدا  
 بسببها بفعلها على الابتداء من غير تولد لها كالضارب لغيره فتولد  
 عن اعتماد الاله وحركاته وايداه للمضروب متولد من ضربه اياه وكالرا  
 لغرضه وغيره من الاجسام وكما لمعتد ذلك في لهواته فتولد ذلك  
 اصرايا وكل ما وما اشبه ذلك فاما من افعال الافعال لا يكون متولدا  
 والسبب عن المبتدأ نحو ما ذكرناه يكون متولدا عن فعل صاحب



السبب وهذا مذهب اهل العدل كافة سور النظام ومن وافقه  
 في تولد من اهل القدر والاجبا القول في الفرق  
 بين الموجب والمتولد واقول في كل متولد فهو موجب وليس كل  
 موجب فهو متولد والفرق بينهما في الموجب الذي ليس بمتولد هو  
 ما في الارادة بلا فصل بينهما في فعل المراد والموجب المتولد هو ما في  
 الذي في الارادة في الافعال وهذا مذهب مختصة انا القول في المحدث  
 الفعل الذي شبه الفلاسفة النفس والاصل فيه مذهب البلخي ومنه  
 لا يجمع بين اجبار الارادة والتولد من متولد اهل بغداد القول  
 في انواع المتولدات والمتولدات من الافعال واقول في الاعتمادات و  
 الحركات والمماسات والمتباينات والنظر والاعتقادات والمعلوم واللا  
 والذات والالام جميع ذلك يولد امثاله وخالفه وليس واحدا  
 ذكرناه بالتوليد اخص من غيره ما سميناه واقول في الفاعل المتولد  
 في غيره علما ناسبا اذا فعل به اسباب تلك العلوم كالتدريس في  
 فيفعل به علما بالصيغة متولدا عن الصيغة به بدلالة انه لا يصح اعتنا  
 في العلم بذلك مع سماع ما يدبره من الصياح وكالتضارب لغيره المتولد  
 المتولد بغيره الما فيه فانه يولد فيه علما بالالم والضرب لا استحالة فقد علمه  
 بالالم في حاله وقد يولد الان في غيره غما وسرورا وجزعا وخوفا  
 بما يورده عليه مما لا يتسع منه من العلم والمسته والخرج والخوف ولا  
 يصح اعتنا عنه على كل حال واشباه ذلك مما يطول بذكره الكلام

ومذا مذهب كثير من بغدادية المعتزلة واليه ذهب ابو القاسم البلخي  
 في كثير من الجبا وابنه وانكر جلسته النظام والمجزة القول  
 في الامرا هو امر بالمسبب ام لا واقول في الامر بالسبب امر بالمسبب  
 ما لم يمنع الامر من السبب ويعلم انه صاحب المسبب يمنع من المسبب  
 فاما الامر بالسبب فهو مقتضى الامر بالمسبب لا يحل امر به في المعنى و  
 انه يمكن كل في اللفظ ولست اعرف من اثبت التولد في هذا الباب  
 خلاف القول في افعال الله تعالى وهل فيها متولدات ام لا  
 اقول ان في كثير من افعال الله تعالى مسببات واستمع من اطلاق لفظ الوصف  
 عليها بانها متولدات وله كانت في المعنى كلك لا تترتب فيما اطلقه في  
 صفات الله تعالى وصفات افعاله ولا ابتداع وقد اطلق المسلمون على كثير من  
 افعال الله تعالى اميات ومسببات ولم اجد من يطلقون عليها باللفظ المتولد  
 ومنه اطلقه منهم فلم يمنع فيه حجة في القول ولا الجا في الكتاب ولا سنة  
 ولا اجماع ومنع مذهب احتضن به لما ذكرت من الاستدلال ولدا لائل  
 اخر ليس مهمنا موضع ذكره فاما قول في الاسباب فهو مذهب جماعة  
 من بغداديين ومذهب اهل القسمة على قرب والى على وانما خالف فيه  
 ابو الحسن بن ابي علي خاصة من بين اهل العدل وقد قال الله تعالى ما يقصد صحة  
 وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى اذا اقتت سبحا باثقالا  
 سفناه ليلد ميت فاما لنا به الماد فاخرجنا به من كل الثمرات كذلك  
 تخرج الموتى لعلكم تذكرون وقال في موالد انزل من السماء ماء



فصله ينابيع في الأرض ثم يخرج به زرعاً مختلفاً الوان ثم يهيج نوره  
 مصفراً ثم في القرآن يدل على هذا المعنى كثيرة القول في الشهوة  
 وأقول في الشهوة عبارة عن معينين أحدهما الطبع المختص بالحيوان  
 الداعي إلى ما يلهي به من جملة اللذات والمعنى الآخر ميل الطبع إلى الآيات  
 على التفصيل من جملة اللذات فالأول فهو من فعل الله سبحانه وتعالى  
 لا محالة ولا يشك فيه لا ريب لأن الحيوة لا يملكه دلالته فيه اختياراً واما  
 الثاني فهو من فعل الحيوان بدلائل بطول شرحها الكلام وهذا مذاهب  
 جمهور البغداديين والبصريين بانحاء الموجودات والممنوع من وجوده  
 وذلك مع ذلك النهر اذ هو يفيض الأمر وهذا مذاهب كثر أهل  
 العدل الامن لا يجابيه منهم والمجزة على خلاف فهم فيه القول  
 في البديل وأقول في الكفر قد كان يجوز له يكون في مقت الايمان بدلائله  
 والايمان قد يجوز له يكون بدلائله الكفر في وقته ولا أقول في حال الايمان  
 له الكفر يجوز كونه فيه بدلائله والايمان يجوز وجوده في حال الكفر  
 بدلائله وذلك له جواز الشر هو بصحة وصحة مكانه وارتفاع الشك  
 والكفر مضاد للايمان ووجود الضد محيل لجواز وجود ضده كما يحل  
 وجوده فاذا قال القائل له الكافر يجوز منه الايمان الذي هو بدل من الكفر  
 نقم من ذلك جواز اجتماع الصدين واذا قال قد كان يجوز بتقديم لفظ  
 على الجواز لم يتضم ذلك محالاً فاما القول بان يجوز من الكافر الايمان  
 في مستقبل اوقات الكفر يجوز في الموضع الكفر كذا فليس يمكنه لا ارتفاع

التضاد والاحالة وليس هذا القول هو الخلاف بيننا وبين المجزة  
 وانما خلاصته في الاول وعليه أهل العدل كما انه اهل الاجابا باسهم على  
 خلاصته في القول في خلقه لا عبرة به لاصدق المكلفين و  
 لاصلاح فيه لا أحد من المخلوقين وأقول في خلقه لا عبرة به لاصدق  
 المكلفين ولا صلاح فيه لاصدق من المخلوقين عيشت لا يجوز على الله نعم وهذا مذ  
 أهل العدل قد ذهب إلى خلافه جميع أهل الجبر والتكليف اشتبه على كثير من الناس  
 فيه خلق ما في قعود النجار وتلألأ الجبال وبواطن الحيوان مما لا يحسنه احد من البشر  
 قد ذهب عليهم فيه وجه الانتفاع به واستد عليهم طرق الاعتناء بخلق الفواهل  
 الحق فبما ذكرناه وليس الامر بهذا الباطن على ما توهموه وذلك لانه ليس ولم  
 يحسنوا كثيراً ما وصفوه فان الجن الملائكة بحسونه فيعتبرون به وما لا يقع عليه  
 من جميع ذلك حسن في حاشته فهو يقع لبعض ما يعتبر به من الحيوان او سجيل  
 من طبائع ما لا بد من وجوده في الطواف العباد وليس علينا في صحة هذه القضية  
 اكثر من اقامة الدلالة على انه نعم الغنى الكريم الحكيم لا يخلق مثلاً لنفسه وانما  
 خلق ما يجترع لغيره ويوصده ما خلقه من منفعة غيره مع قيام البركان على له  
 صانعه جلبت عظمتها لا يتفجع به لكان عيشاً لا معزلة واسه يحل غير فعل العيش  
 علواً كبيراً القول في الالم واللذة اذا استويا في اللطف والصلابة  
 وأقول انه لو استور فعل الالم بالحيوان واللذة له في الطواف المكلفين ومما  
 الدينونة لما جاز من الحكيم سبحانه لم يفعل الالم دون اللذة اذ لا داعر كان يكون  
 الى فعله الا العوض عليه بالقديم سبحانه قادر على مثل العوض تفصلاً



وكان الاولى في جوده ورافته لم يفضل الله لشرفها على الام ولا يفعل الله  
 وقد ساء ما هو شرفه في المصلحة وهذا مذموم كثر من اهل العدل وقد  
 خالف منهم فيه فريق والمجبرة باسراهم على خلافه القول  
 في علم الله ثم لئلا العبد يؤمن له بقائه بعد كفره او يتوب ان بقائه من فقير  
 يجوز له بخرمه ويزد ذلك لم لا اقول لئلا ذلك غير جائز فيمن لم ينقض  
 ويرجع في كفره بعد تركه وجاز بعد الامتثال فيمن انظر فعلا الى العصيان  
 لئلا لو وجب ذلك دائما ابد الخرج عن الحكمة الى البعث لم يكن للمكلف اجرا  
 وهذا مذموم بل الفهم الكبر وجماعة كثيرة من اصحابنا الاصلح وبخالف فيه  
 البصريون من المعتزلة وما يغوا للطف منهم ورائد المجبرة القول  
 في الام للمصلحة دون العوض واقول لئلا العوض على الام لم يستلح به  
 غيره مستحق على الله ثم في العدل ولما كان واجبا في وجوده لم يجوز له  
 بفعله به من المصلحة فاما ما يستلح به غير المؤمنين في الام فلا يدع  
 التعويض له عليهم والا كان ظلما ولهذا قلت لئلا الام الكافر لا يستحق  
 عليه عوضا لانه لا يقع الاعقاب له واستلحا حاله في نفسه ولم يجر له بصلح  
 به غيره وهذا مذموم في الايجاب من اهل العدل والارجاد وعلى خلافه  
 البغداديون من المعتزلة والبصريون ورائد المجبرة وقد جمع فيه بين اصول  
 يختص في جمعها دون من وافق في العدل والارجاد بما كشف في النظر  
 صحيحة ولم يوصف من خالف فيه اذ بالحق الى انهم انفس ولا وحشة رضى  
 واحمد به القول في تعويض البهائم واقتصاص بعضها

من بعض واقول انه واجب في جوده الله ثم ذكره بتعويض البهائم على ما اختلف  
 من الام في دار الدنيا سواء كان ذلك الام من فعله جل اسمه او فعل غيره  
 لانه انما جعلها لمنفعة فلوحزمها العوض على اهلها لكان قد جعلها  
 لمضرها واسير مجل عن خلق شر ملصقة وابلا لا يغرنه بوصوله اليه لان ذلك  
 لا يقع الا من مسير ظالم واسير خائف عدل كريم حكيم عالم فاما الاقتصار  
 منها فغير جائز لانها غير مكلفة ولا مأمورة ولا علم الصبح والضحى والقصاص  
 ضرب من التعويض وليس بحكيم من عاقب غير مكلف ولا منهي عن فعل الصبح  
 لو جاز الاقتصار من بعضها البعض جاز عاقبها جازا بانها على بعض  
 ولو وجب ثوابها على احسانها الى ما احسنت اليه من بعض ذلك محال  
 وهذا مذموم كثر من اهل العدل وقد خالف فيه بعضهم وجماعة منهم سواهم  
 القول في نعيم اهل الجنة او تفضل او ثواب واقول ان نعيم اهل  
 الجنة على ضربين فرب من تفضل من محض لا يتضمن ثوابا من الثواب والضرب  
 الاخر تفضل من جهة ثواب من اخر وليس في نعيم اهل الجنة ثواب وليس  
 بتفضل على شر من الوجه فاما التفضل من المحض فهو ما ينعم به الاطفال  
 والبله والبهائم اذ ليس لهؤلاء اعمال كلفوا فوجب في الحكمة ان ينعم عليها  
 واصا الضرب وهو نعيم المكلفين وانما كان تفضل عليهم لانهم لو  
 منعوه ما كانوا مكلفين وما سلف الله تعالى عندهم من نعمة ونضله واحسانه  
 فوجب عليهم اداء شكره وطاعته وترك معصيته فلو لم ينعم بهم بعد العمل



ولا نعمهم لا كان لهم ظالما فذلك كان ثوابهم تفضلوا وما كونه  
 ثوابا فلا ان اعمالهم اوجبته في جود الله نعم وكرمه تنعيمهم واعقبهم  
 الثواب واثم ثمرتهم فصار ثوابهم هذه الجهة ولز كان تفضلوا حيث  
 ما ذكرناه وهذا مذموم كثر من اهل العدل من المعتزلة والشيعة <sup>وغير</sup>  
 فيه البصريون من المعتزلة والجمانية ومن تابعهم من المجيرة القول  
 في ثواب الدنيا وعقابها وتجيل المجازاة فيها واقول لئلا يستعمل اسم  
 يشبه بعض خلقه على طاعتهم في الدنيا ببعض مستحقهم من الثواب لا يصح  
 له يوفونهم اجورهم فيها لما يجب من ادائه جزاء المطيعين وقد عرفت <sup>بعض</sup>  
 خلقه في الدنيا معاصيهم فيها ببعض مستحقهم على خلافهم لم يجمعوا  
 لانه ليس كل معصية له يستحق عليها عذابا دائما كما ذكرنا في الطاعات وقد  
 الله نعم ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال  
 استغفروا ربكم انه كان عفوا راسلا استناد عليكم مدارا ويمدكم  
 باموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا فوعدهم بغير  
 من الخيرات في الدنيا على الاعمال الصالحات وقال في بعض اعضا  
 ومن عرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ومثله يوم القيمة اعني  
 وقال في اخرين منهم ولنذيقنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ولعذاب  
 الآخرة اشد وماله من الله من وافي وجاز الخبز مستفيض عن النبي صلى  
 انه قال صمى يوم كفارة ذنوب ستة وقال في صلته الرضخ منساة

في الاجل من مذموم جماعة من اهل العدل تفصيله على ما ذكرت في  
 تعجيل بعض الثواب وكل العقاب وبعضه مذموم جمهور الشيعة  
 فكثير من المرحبة القول في الاختيار للشيء وهل هو ارادة له  
 اقول لئلا ارادة للشيء هو اختياره واختياره هو ارادته وايقار وقد  
 يعبر بهذه اللفظة عن المعنى الذي يكون قصد لا احد الصديقه ويعبر بها ايضا  
 عن وقوع الفعل على علم به وبغير علم ويعبر بلفظ مختار عن القادر خاصة <sup>راد</sup>  
 بذلك ممكن في الفعل وضده ويزان براد به القصد والعزم وهذا مذ  
 جماعة من البغداديين وكثير من الشيعة وبخالف فيه البصريون من المعتزلة واهل  
 الجبر كافة القول في الارادة التمر تقرب واقول لئلا ارادة التمر  
 به تقرب كغيره من الارادات المتقدمة للفعال وليس يصح مجامعتها للفعل  
 لانه لا يخرج الى الوجود الا وهو تقرب ومحال تعلق الارادة بالموجود <sup>ممكن</sup>  
 الارادة له بان يكون تقربا وقد حصل كل ما لو كانت تقربا فلا نمراد  
 وحكم الارادة في الحسن والقبح والفقر والبعد حكم المراد وهذا مذموم كثر  
 اهل العدل والبصريون من المعتزلة في الفونة وكل اهل الاجبا القول  
 في الارادة المرادة بنفسها ام بارادة غيره ام ليس يحتاج الى ارادة  
 اقول لئلا ارادة لا تحتاج الى ارادة لانها لو اختلفت لا ذلك <sup>خضعت</sup>  
 لا الوجود الا بخروج ما لا اول له من الارادات وهذا مح بين الفس والصح  
 لئلا ارادة بنفسها لان من شأن الارادة لئلا تقدم مرادها فلو وصلا وحاز  
 لئلا ارادة بنفسها لو صلا وطراز وجود نفسها قبل نفسها وهذا مح



وقد اطلق بعض اهل النظر في اصحابنا الارادة مرادة بنفسها وغزيرها  
 اسم نعم الواقعة من جهته واختراعه واجاده لانهما نفس رادته ولم يكن  
 واقعة منه باراده غير كما وليس يصح ذلك فيها ومنه تجاوز واستعاض القول  
 في التحقيق ما ذكرناه ومنه ما ذهب اليه القسم البلخي وكثير من البغداديين قبله  
 وجماعة من الشيعة وتخالف فيه اخرون منهم ومن البصريين والمجبرة كافة  
 القول في الشهادة واقول في الشهادة منزلة تحقها في صبر على  
 بضرة دين الله نعم صبرا اقاده الى مفك من خروج نفسه من الوهر  
 منه في طاعة الله نعم ومنه ان يكون صلحها يوم القيمة من شهداء الله و  
 وفيه ارتفاع قدره عند الله وعظم محله ضرصار صدقا عند الله مقبول  
 القول لاحقا بشهادته من الحجج من شهداء الله حاضرا في مقام الشاهد على امهم  
 من انبياء الله صلوات الله عليهم قال الله عز وجل ولعلكم الله الذين امنوا ونجذ  
 صمكم شهداء والله لا يحب الظالمين وقال اولئك هم الصديقون والشهداء  
 عند ربهم فالرغبة الى الله نعم في الشهادة انما هي رغبة اليه في التوفيق للصبر  
 المؤدرا الى ما ذكرناه وليست رغبة في فعل الكافر من القتل بالمؤمنين لان ذلك  
 فسق وخلال والله نعم يجعل غيرة رغبة عبادة في افعال الكافر من القتل  
 واعمال الصالحين وانما يطلق لفظ الرغبة في الشهادة على المتعارفين اطلاقا  
 لفظ الرغبة في الثواب هو فعل الله نعم في رغبة باعمال الصالحات  
 وقد رغب فيها الانسان الى الله نعم في التوفيق لفعل بعض مقدراته تتعلق  
 الرغبة بذات نفس فعله ومنه التوفيق كما يقول الحاج اللهم ارزقني العود الى

بيت الحرام والعود فعله وانما يقال التوفيق لذلك والمعونة عليه وتقول  
 اللهم ارزقني الجهاد وارزقني صوم شهر رمضان وانما مراده من ذلك  
 المعونة على الجهاد والصيام وهذا مذهب اهل العدل كافة وانما خالف  
 منه اهل القدر والاضمار القول في النصر والخذلان واقول في النصر  
 من الله نعم يكون على ضربين احدهما اقامة الحجج وايضا الركبان على قول المحققين  
 او كمال الطائفة في الدعاء الى اتباع الحق وهو النصر الحقيقي قال الله نعم انا  
 رسلنا والذين امنوا في الحسنى الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وقال جل اسمه  
 كتب الله لا غلبين انا ورسلي ان الله لقوى عزيز فالغلبة منها بالحجة  
 خلصته وما يكون من الانتصار في العاقبة لوجود كثرة من رسله قد فهم الظاهر  
 وسفك ما هم المبطلون والضرب الثاني بنسب نفوس المؤمنين  
 في الحروب وعند لقاء الخصوم وانزال الكسبة عليهم وتوبيخ امرائهم  
 والقاء الرعب في قلوبهم والزام الخوف والمخرج انفسهم ومنه الامداد بالمال  
 وغيرهم من الناصرية بما يعينهم اليه من الطائفة واسباب توفيقاته على ما  
 العقول ودل عليه الكتاب المسطور والخذلان لينم على ضربين كل واحد  
 منها نفى ضده من النصر وعلى خلافه في الحكمة ومنه ما ذهب اهل العدل  
 كافة من الشيعة والمعتزلة والمرحبة والخوارج والزيدية والمجبرة باجمعهم على  
 خلافه لانهم يزعمون ان النصر بقوة المنصور والخذلان هو استطاعة  
 العاصر المخذول ومنه كان لهم بعد ذلك فيها تفصيل القول في  
 الطبع واختم وانك انما الطبع من الله نعم على القلوب واختم بمغفر واحد



وهو الشهادة عليها بانها لا تنعزل عن الذكر فختار ولا تعقد على الهدر مؤثرة  
لذلك غير مضطرة وذلك معروف في ذلك الاثر لا يتولى من ختمت على  
فلان بانه لا يفلح برده ويزيد ذلك شهادة عليه واخبر به عنه ولم الطبع  
على انما هو علامة للطابع عليه واذا كانت الشهادة من الله نعم على الشئ  
علامة لعبادة جاز له سيطر طبعاً وضمناً وهذا مستمر على اصول اهل العدل  
ومذهب المجرة بخلافه القول في الولاية والعداوة واقول  
لم ولاية العبد لله بخلاف ولاية الله سبحانه له وعداوته لم بخلاف عداوته  
اباه فاما ولاية العبد لله عز وجل فهو الانطواء على طاعته والاعتقاد  
لوجوب شكره وترك معصيته وذلك عند لا يصح الا بعد المعرفة به  
واما ولاية الله نعم كعبده فهو ايجاب له ثوابه ورضاه لفعله واما عداوة  
العبد لله سبحانه فهو كفره به ومجده لغيره واحسانه وارثا بعباده  
على العناد لامره والاستخفاف بهنبيه وليس يكون منه شيء من ذلك  
الا مع الجهل به واما عداوة الله نعم للعبد فهو ايجاب له دوام العقاب له  
ولسقاط استحقاق الثواب على شر من افعاله والحكم بلغته والبراءة منه  
ومن افعاله واقول مع هذا ان الولاية من الله نعم للمؤمن قد تكون في حال  
ايمانه والعداوة منه للكافر يكون لغيره في حال كفره وهذا مذهب  
بسننهم على اصول اهل العدل الا رجاء وقد ذهب الى نقضه المعتزلة  
خاصة والمجبرة في نقضه وقالوا ومجموعه لم يجمع بين القولين بالعدل  
ومذهب اصحاب الموافقة من الراشدين فاما القول بان الله سبحانه

قد يعاد من يضحى سوا الله لم يبعد ولا يعاد من يضحى له يعاد به فقد سلف قولنا  
في باب الموافقة القول في التقية واقول في التقية جائزة في الدين  
عند الخوف على النفس قد يجوز في حال وفي حال الخوف على المال ولغروب من  
الامتنع من ارجح واقول انها قد تجب احياناً وتكون فرضاً وتكون احياناً غير  
وجوب وتكون في وقت افضل من تركها وتكون تركها افضل من تركها فاعلمها  
معدراً ومعدراً عنه متفضل عليه ترك اللوم واقول انها  
جائزة في الاقوال كلها عند الضرورة وربما وجبت فيها لضرب من اللطف و  
الامتنع من ارجح وليس يجوز من الافعال في قتل المؤمنين ولا فيما يعلم او يغلب  
انه مستفاد في الدين وهذا مذهب يخرج عن اصول اهل العدل واهل الامانة  
خاصة ومن المعتزلة والزيدية والخوارج والعامّة المنتسبة باصحاب الحديث  
القول في الاسم والمسمى واقول في الاسم غير المسمى كما تقدم في القول  
في الصفة وانها في الحقيقة غير الموصوف وهذا مذهب شريك في الشيعة  
والمعتزلة جميعاً وبما فهم في معناه العامة والمجبرة من اهل السنة القول  
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اقول في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بان  
فرض على الكفاية بشرط الحاجة اليه لقيام بحجة على من لا يعلم له الا بذكره او  
حصول العلم بالمصلحة به او غلبة الظن بذلك فاما بسط اليد فيه فهو متعلق  
بالسلطان وايجابه على من يذنب له واذن فيه ولن يجوز تغيير هذا الشرط  
المذكور وهذا مذهب يتفرع عن القول بالعدل والامانة ومنه ما عداها



القول فبين مضي مريضاً بالحرمان بل يقطع بذلك عنه ام لا وقل  
 لنفرض ان الله نعم غير مجزئ لمز اتركه فيه في حدودها انما تكون مودة  
 بائناً لمره فيها على الوجه الذي يستحق الثواب عليها فاذا خالف المكلف  
 فيها الحد وتعدى الرسم ووقع الفعل على الوجه الذي هو عنه كان عاصياً  
 انما والعقاب واللوم مستحقا ومح لئلا تكون فرائض الله سبحانه معارض له  
 والقرابة خلاف عليه وما يستحق به الثواب ولا لئلا يحجب به العقاب  
 فثبت لنفرض ان الله جل اسمه لا تؤدر الا بالطلاء في حدوده وقرابة الخلاف  
 عليه في شروطها فاما ما كان مسو لا على وجه الطاعة سليمان في شروطه  
 وصدوده واركانه من خلاف الله تعالى فانه يكون مجزئاً ولا يعلق بالوجود في حال  
 فيجوز لا تكثر فيما ذكرناه من الحدود للفرض والاركان وهذا اصل يتمز  
 بمعرفة ما يخرج من الاعمال مما لا يخرج منها من المشبهات وهذا مذهب جمهور الامامية  
 وكثير من المعتزلة وجماعة من اصحاب الحديث القول في معاداة الظالمين  
 والاعمال من قبلهم والمتابعة لهم والاكتساب منهم والانتفاع باموالهم والقول  
 لنفرض ان الظالمين على الحق وتسلوا الواجب لهم جائز ومن احوال ما يجب  
 فاما معونتهم على الظلم والعدوان فيحظور لا يجوز مع الاختيار واما النصرة  
 معهم في الاعمال فانه لا يجوز الا لمن اذن له امام الزمان وعلى ما يشترط عليه  
 في الفعل ذلك خاص لاهل الامامة وروى من سواهم لا سباً بطول  
 بشرحها الكتاب واما المتابعة لهم فلا بأس بها انما لا يكون ظاهرة لفرض  
 اهل الابان واستعماله على المحل الاغلب في العصبان واما الاكتساب منهم بما

على ما وصفناه والانتفاع باموالهم ولما كانت مشوئة حلال لمن سبها  
 من المؤمنين خاصة وروى من عداهم من سائر الانام فاما ما في ايديهم من اموال  
 اهل المعرنة على الخصوص اذا كانت معينة بمحصوله فانه لا يحل الاخذ بها  
 شر منها على الاختيار فان اضطر لذلك كما يضطر للميتة والدم  
 جازئاً وله لا زالة الامتلاك منه على ما بيناه وهذا مذهب مختص باهل الامامية  
 خاصة ولست اعرف موافقاً لاهل الخلاف القول في الاجماع  
 واقول لنفرض اجماع الامامة حجة لتضمنه قول الحجة وكذلك اجماع الشيعة  
 حجة لمثل ذلك دون الاجماع والاصل في هذا الباب ثبوت الحق من  
 جهته بقول الامام القائم مقام البرصه ولم يلقوا قال وصدقه قولاً لم يوافقوا  
 عليه صدق الانام لكان كافياً في الحجة والبرهان وانما جعلنا الاجماع حجة  
 به وذكرناه لاستحالة حصوله الا وهو فيه اذ هو اعظم الامامة قد راو  
 هو المتقدم على سائر ما في الخيرات ومحاسن الاقوال والاعمال وهذا  
 مذهب اهل الامامة خاصة ويخالف فيه لمعتزلة والمرضية والحوارج  
 واصحاب الحديث من القدية واهل الاخبار القول في اخبار الاحاد  
 واقول انه لا يجب العلم ولا العمل بشي من اخبار الاحاد ولا يجوز لاحد  
 لنفرض ان يقطع خبر الواحد في الدين الا انه يفتن به ما يدل على صدق راويه  
 على البيان وهذا مذهب جمهور الشيعة وكثير من المعتزلة والمحملة طائفة  
 من المرتبة وهو خلاف لما عليه صنفه العامة واصحاب الراي القول  
 في الحكاية والمحكي واقول لنفرض ان الحكاية قد يطلق عليها اسم القرآن





بنیاد محقق طباطبائی

ولم كانت في المعنى غير المحكي على البيان وكذلك حكايته كل كلام يسير  
على الاطلاق فيقال لم يحكي شعر النابغة فلان ان شعر النابغة و  
سمعا فلان شعر زهير كما نفي لم يمتثل امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين  
وعمل به فلان يدبره دين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيطلقوا هذا القول طلاقا  
من غير تقييد ولم كما طعن فيه مثل ما ذكرناه من الحكاية على التحقيق وهذا  
مذهب جمهور المعتزلة ويخالف فيه اهل الفقه من المجرة القول  
في ناسخ القرآن ومنسوخه واقول في القرآن ناسخا ومنسوخا كما  
فيه محكما ومثابها بحسب ما علم الله تعالى من مصالح العباد قال الله تعالى  
عن اسماء ما نسخ من آية او نفيها ناسخا بخبرها او مثابها والنسخ عند  
في القرآن انما هو نسخ متضمنة من الاحكام وليس هو رفع اعيان المنزل  
كما ذهب اليه كثير من اهل الخلاف وهو المنسوخ في القرآن قوله تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لاز واجههم من  
الى المولى غير اخرج وكانت الحدة بالوفاء بحكم هذه حولا ثم نسخها  
قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن  
اربعة اشهر وعشر واستقر هذا الحكم باستقرار شريعة الاسلام وكان  
حكم المولى منسوخا والاية ثابتة غير منسوخة ومرفوعة في الدلالة كما  
بلا اختلاف وهذا مذهب الشيعة وجماعة من اصحاب الحديث والكرامة  
والزبدية ويخالف فيه المعتزلة وجماعة من المجرة ونزعم ان النسخ قد  
وقع في ايمان الاسرار في الاحكام وقد خالف جماعة شدد

اعيان

انتموا الى الاعتزال فانكروا نسخ ما في القرآن على كل حال حكى عن قوم منهم  
انهم نفوا النسخ في شريعة الاسلام على العموم وانكروا ان يكون نسخ  
منها شيئا على جميع الوجوه والاسباب القول في نسخ القرآن  
بالسنة واقول في القرآن ينسخ بعضه بعضا ولا ينسخ شيئا منه  
بل ينسخ السنة به كما ينسخ قبلها من السنة قال الله عز وجل ما ينسخ  
من آية او نفيها ناسخا بخبرها او مثابها وليس يصح لنسخ ما نزل في آية  
غيره ولا يكون في كل يوم احد من خلقه خبر منه ولا ينسخ لغيره الخلاف  
نات بخبرها في المصلحة لان الشريعة لا يكون خبرا من صانعها بكونه اصل  
غيره ولا يطلق ذلك في الشريعة ولا تحقيق اللغة ولو كان ذلك كذلك  
لكان العقاب خيرا من الثواب والبدليس خيرا من الملائكة والانبياء وهذا  
ما سدمح والقول بان السنة لا تنسخ القرآن مذهب اكثر اهل الشيعة وجماعة  
من المتفهمين واصحاب الحديث يخالفه كثير من المتفهمين والمكلمين القول  
في خلق الجنة والنار واقول في الجنة والنار في هذا الوقت في هذا الوقت  
مخلوقان وبذلك جاءت الاخبار وعليها جماع اهل الشريعة والاثار وقد  
خالف في هذا القول المعتزلة والخوارج وطائفة من الزيدية ونزعم ان نسخ  
له ما ذكرناه من خلقها من قبل الجائدين والواجب وقوله في الوارد  
من الآثار وقال في نفوسهم باخالة خلقها واختلافوا في الاعتزال فقال  
ابو الحسن بن الحجة في ذلك مع لانه لا بد من فناء العالم قبل شره وفناء  
بعض الاجسام فناء من فناء وقد انفق الاجماع على نسخ الله تعالى لا ينفى



الجنة والنار وقال الاخر ونهم المتقدمون لاني ما شئ خلقها في هذا الوقت  
 بحيث لا معنى له واسم نعم لا يبحث في فعله ولا يقع منه الفساد القول  
 في كلام الجوارح ونطقها في شهادتها واقول لنج ما تضمنه القرآن من  
 ذكر ذلك انما هو على الاستعارة دون الحقيقة كما قال ثم استوفى الى السماء  
 وهرخان فقال لها ملائكتي اني طوعا او كرها قال اتينا طائفة  
 ولم يكن منها نطق على التحقيق وهذا مذهب القاسم البلخي وجماعة  
 من اهل العدل ويخالف فيه كثير من المعتزلة وسائر المشبهة والمخبرية  
 القول في تعذيب الميت بكاء احر عليه واقول لنج هذا جور  
 لا يجوز في عدل الله نعم وحكمة وانما الخبر فيه انه ليس من يهود وفدا  
 واهله يكون عليه فقال انهم يكونون عليه ولهم انهم لا يجذب ولم يقل انه  
 معذب من اجل بكائهم عليه وهذا مذهب اهل العدل كافة ويخالف فيه  
 اهل القدر والاحمد القول في كلام عيسى في المهد واقول  
 لنج كلام عيسى كان على كمال عقل وبشوت تكليف وبعداداء واجب كان به  
 وبنوة حصلت له وظاهر ذلك ان ذلك في قوله ثم قال لاني عبد الله تعالى  
 الكتاب وجعلني نبيا وهذا مذهب اهل الامامة باسرها وجماعة من اهل  
 الشيعة وغيرها وقد ذهب اليه نفر من المعتزلة وكثير من اصحاب الحديث  
 خالف فيه الخوارج وبعض الزيدية ورفق من المعتزلة القول في كلام  
 المجنون والطفل وهل يكون فيه كذب وصدق ام لا واقول انه قد يكون  
 ذلك فيهما ينحصر في اللفظ باسم معين اذ هو من مخصوص كقول

الفاعل رب العالمين واحد وخالف الخلق باسرها ثم اثنان ومحمد بن عبد الله  
 ابن عبد المطلب صا دفن او موسى بن عمران المبعوث الى بني اسرائيل كاذبا  
 وما اشتهر ذلك فاما المذهب في الاخبار في الالفاظ والمعادن فانه لا يحكم عليه  
 بالصدق والكذب حتى يعلم القصد من فاعله والنية فيه وهذا مذهب جماعة  
 من اهل العدل منهم ابو القاسم البلخي وبذلك يذهب قوم من الشيعة العديلة وطائفة  
 من المرجئة وقد خالف فيه بعض المعتزلة وجماعة من الخوارج واصحاب الحديث  
 القول في مهية الكلام واقول لنج الكلام هو تقطيع الاصوات ونظامها  
 على وجه يعقل المعقول لا من الاصوات عند ضرب من الاعراض وليس يصح  
 على الكلام البقاء حيث يستحيل ذلك على الاعراض كلها ولونه لو بغير الكلام لم يكن  
 ما تقدم من حروف الكلمة اولى بالناظر والمناظر اولى بالمتقدم وكان ذلك قد ذكر  
 الى فساد الكلام وارتفاع التفاهم به على كل حال وهذا مذهب جماعة من المعتزلة  
 وخالف فيه بعضهم وسائر المشبهة القول في التوبة من المتولد قبل وجوده  
 او بعده واقول لنج لا تصح التوبة من شر من الافعال قبل وجودها سواء كانت  
 مباشرة او متولدة ان من فعل مسبب به سببا ثم ندم على فعل المسبب قبل  
 وجود المسبب فقد سقط عنه عقابه وعقاب المسبب لنج لم يكن نادرا في  
 الحقيقة على المسبب لانه مصر عليه معناه وان به لكن لانه لا يصح له الندم مما لم يخرج  
 الى الوجود والتوبة مما لم يفعل غير انه من خرج الى الوجود ولم يمنع مانع من ذلك  
 فان التوبة منه واجبة اذا كان فاعله متمكنا وهذا مذهب جمهور اصحاب  
 التولد وقد خالفهم فيه نفر من اهل الملحة وزعموا ان التوبة ليس من السبب توبة من  
 المسبب وقال بعضهم انه يفعل المسبب ما يكون كالفاعل للمسبب



ولذلك يجب عليه التوبة منه والقولان جميعا باطلان لان التوبة من الشر لا تكون  
توبة من غيره وقد ثبت ان السبب غير المسبب لان السبب قد يوجد ولا يخرج  
المسبب الى الوجود مما يمنع بمنعه منه القول في الزيادة في اللطف  
القول في الاجسام هل تدرك ذواتها واعراضها او هما معا وانك  
لن الادراك واقع بذوات الاجسام واعيان الالوان والاكوان وذلك لما  
يحصل للنفس من العلم بوجود الذات في الجهات حسا وليس يصح على الاعراض  
الذاتية في الجهات حسا انه قد يدرك الشئ على ما وصفناه فقد يدرك في بعض  
البصر ويبسطه ويدرك ما يكون في مكانه ويخرج به عنه ولا فرق بين من  
لن الادراك انما هو للالوان والاكوان دون الجواهر والاجسام وبين من قلب  
الفضية وزعم ان الادراك انما هو للاجسام ولن ادع بعضهم انها تولى  
من اعراض هذا مذهب جمهور اهل النظر وقد خالف فيه فريق من القول  
في الاجسام هل يصح ان تتحرك جميعها بحركة بعضها وانك انما لا يصح  
ذلك كما لا يصح ان يسود جميعها بسواد بعضها ولا يبيض ولا يجتمع ولا  
تفرق ولان المتحرك هو ما قطع المكاني ومخ لن يكون اللابث فاعلموا  
مذهب جماعة كثيرة من اهل النظر وقد خالف فيه كثير منهم وهو مذهب  
القسم البلخي وغيره من المتقدمين القول في الثقل هل يصح وقوفه  
في الهواء الرقيق بغير علاقة ولا عماد وانك لن ذلك كما لا يصح ولا يثبت  
والقول به مؤيد الى اجتماع المضادات وهذا مذهب اهل القاسم البلخي وجماعة  
من المعتزلة واكثر الاولين وخالفهم فيه البصريون من المعتزلة وقد علم انهم خالف  
فيه احد من المعتزلة الاجتباء وابنه وابناهما القول في اجزاء الواحد

هل يصح لن توجد فيه حركتان في وقت واحد وانك لن ذلك كما لا يصح  
قبل لن وجود الحركة الواحدة فوجب خروج الجسم من مكانه الى ما بينه فلو وجد  
فيه الحركتان لم يجل القول في ذلك من احد وجهين اما لن يقطع منها ما كلف  
في حالة واحدة وذلك مخ اوله يقطع باحدهما ولا يكون للاخر تاثير وذلك  
ليضم فاسد مخ ولا معتر كقول من قال لن تاثيرا سرعة قطع المكان لان  
السرعة انما تكون في ثوابي قطع المكان دون القطع الواحد للمكان وهذا مذ  
ابي القسم وجماعة كثيرة من اهل النظر وقد خالف فيه فريق من المعتزلة وجماعة  
اصحاب الجواهر القول في الجسم هل يصح لن يتحرك بغير دفع وانك ان  
لوصح ذلك بان توجد فيه الحركة اضراعا كما يذهب المخالف لصح وقوف جبل الى  
تمسك في الهواء بان يخترع فيه التكون من غير دعامة ولا علاقة ولو صح ذلك  
لن يعتمد الجبل الصلب الثقيل على الزجاج الرقيق وبما يحالها فلا ينكسر الزجاج  
وتتحلل النار اجزاء القطن وبما على حالها فلا تحرق وهذا كله مما يهل بغير  
كل مخ فاسد والى هذا القول كان يذهب ابو القاسم وجماعة الاولين وكثير  
من المعتزلة وانما خالف فيه ابو علي الجبائي وابنه بنهم تبعهما القول  
في الحركة هل يكون بعضها اخف من بعض فانك لن ذلك كما لا يصح  
القول في استحالة وجود الحركتين في جزء واحد في حال واحد وانما يصح القول  
المتحرك بانه اخف من متحرك غيره واسرع ولا يستحيل ذلك في الاجسام  
ليضم مذهب اهل القسم واكثر اهل النظر وقد خالف فيه فريق من المعتزلة و  
غيرهم القول في تلك الالف مالم يخطر بباله وانك لن ذلك  
حائز كجواز افداسه على ما لا يخطر بباله ولو كان لا يصح ترك شئ الا بعد حصوله



بالل بالماجاز فعله لا بعد ذلك وليس للفعل تعلق بالعالم ولا بخلطه  
من حيث كان فعله من هذا المذهب جمهور أهل العدل وقد خالف فيه فريق منهم  
وجماعة أهل الجبر القول في ترك الكون في المكان العاشر والآن  
في المكان الأول وأقول لن هذا المذهب باستحالته كونه في العاشر وهو في الأول ولو  
صح ترك في الوقت على ما يصح فذكره على صفة فيه وهذا باطل باجماع أهل  
العدل وليس بين جمهور من سميته خلاف ينادي كراهه ولما خالف فيه فريق منهم  
على ما وصفناه القول في الفعل فالعلم هل يصح حلولها في الاموات  
ام لا وأقول لن هذا مستحيل غير جائز والعلم باستحالته يفرق بينه وبين العقول  
ولو جاز وجوده في عالم آخر لجاز وجوده فادرا من هذا اختيارا ولو صح ذلك  
لم يوجد فرق بين المر والملت ولما استحال وجوده في مكانين وايضا هو  
وحى ميت وهذا كله محظا من الفساد على هذا المذهب اجماع أهل الفطرة على  
اختلاف مذاهبهم وقد متنع القول به من ادوز من سبوا بشذوذهم عنه  
الى السفسطة والجاهل القول في العلم بالالوان هل يصح خلقه  
في قلب الاعمى ام لا وأقول لن هذا لا يصح كما يستحيل خلق العاقل في  
العلم من العلم بالجسم وهو موجود فدا فصل به شعاع بصره من غير ما نوع بينها  
وكما انه لا يصح وجود العلم بالالوان لمنه بالمستبطا في قلبه لا يمكنه الاستبصار  
لعدم الدلائل وقد كلف يستحيل وجود العلم بالالوان لمنه قد فقد ما ينوسط  
بين العاقل ومعرفة الالوان من الحواس وهذا من مذهب الفلاس والبلغم و  
كثير من أهل التوحيد وقد خالفهم فيه جماعة من المعتزلة ومنهم من اهل التشبيه  
القول فيمن نظروا في العالم ازم من ديه وأقول انه لا يصح وقوعه في يد

ما لا يصح فعله فيه  
لن يقدر في الوقت

٨٥

ولا غيرها

ولا غير ما وراء العالم اذ كان الخارج لا يكون خارجا بحركة ولا يصح تحركه  
الا في مكان وليس وراء العالم شيء موجود فيكونه مكانا او غير مكان واذا  
لم يصح حركته شرا الى خارج العالم لم يصح رؤيته ما وراء العالم لان الرؤية لا تقع الا  
على شيء موجود تصح رؤيته بانصال الشعاع به او محله وليس وراء العالم شيء  
موجود ولا معلوم فضلا عن موجود وهذا مذهب الفلاس ومناظر أهل  
في احد الفسيفسايين وهو الروية ومذهبهم واكثر اهل التوحيد في الحركة ونحو الفهم  
في تفسير القول في البليس الموحى من الجن لم يزل ملكا لكنه وأقول  
لن البليس من الجن خاصه وان لم يكن من الملكة ولا كان منها قال الله تعالى  
الا بليس كان من الجن ففسق عن امره به وجاءت

الاخبار متواترة عن ائمة الهدى من آل محمد  
عليهم السلام بذلك وهو الامامية مذهبهم  
كلها وكثير من المعتزلة  
واصحاب الحديث



بنياد محقق طباطبائي

تم كتابه اوائل المقالات نقله خط احمد بن عبد الله الجبيري في عهده العبد  
الغفر له الله الحسن محمد بن زينة العابد من المرسور تجار زانية عنها  
في يوم السبت الثالث من شهر رجب المرجب  
من شهر ر سنة ١٢١١ و الحمد لله  
رحمه وصلى الله على محمد وآله  
وسلم

٨٦



هذه الزيادة كان خرجها وصال الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان بعد  
 اسير رحمة السيد الشريف الرضا بعد الله ذو الحسنيين ابو الحسن محمد بن  
 الشريف الاجل الطاهر الاوصالي احمد الموسوي قدس الله روحه والكلام  
 فيها ايضا في اوائل المقالات



بسم الله الرحمن الرحيم  
 القول في العصمة ما هو واقول في العصمة في اصل  
 اللغة ما اعتصم به الاثنان في الشئ كانه اشنع به من الوقوع فيها  
 يكره وليس من جنس الفعل ومنه يقر اعتصم فلان بالجميل  
 اذا اشنع به ومن سميت العصمة ومن عول الجبل لاشناعها بها والعصمة  
 من اسم الله تعالى التوفيق الذي يسلم به الاثنان مما يكره اذا اتى الطاعة  
 وذلك مثل اعطائنا رجلا غريبا جبلا بنشيت به فيسلم فهو اذا  
 امسكه واعتصم به سم ذلك الشئ عصمة له لما ثبت به من الفرق  
 ولو لم يعتصم به لم يسم عصمة له وكذلك سبيل اللطف ان الاثنان  
 اذا اطاع سر توفيقا وعصمة ولم يطع لم يسم توفيقا ولا عصمة  
 وقد بين الله ذكر هذا المعنى في كتابه بقوله فاعتصموا بحبل الله جميعا  
 وحبل الله موحد بينه الا ترون انهم بامثال امره يسلمون في الوقوع في عقاب  
 مضار متمسكهم بامر الله اعتصاما وصار لطف الله لهم في الطاعة عصمة  
 لجميع المؤمنين من الملائكة والنبين والائمة ع معصومين لانهم  
 متمسكون بطاعة الله تعالى ومنه جملة من القول في العصمة ما اطلق احد  
 مخالف في حقيقتها وانما اخلاف في حكمها وكيف يجب وعلى ارجح  
 تقع وقد مضى ذكر ذلك في باب عصمة الانبياء وعصمة بنيانهم

ومن في صدر الكتاب في هذا الباب ينبغي ان يقال في الكلام في الجبل  
 انشترق القول في العصمة بعد ان خصه الله تعالى بنبيته كان  
 كاهلا ومحسن الكتاب واقول في اسم الله تعالى لما جعل نبيا جامعاً لخصال  
 الكمال كلها وظلال المناقب باسرها لم تنقصه منزلة بنماها باصبع الحكيم  
 ويجمع فيه الفضل والكمال بفضيلة منحه افضل ومن حرمها نقص  
 ومنه الدليل على ذلك انه الله تعالى جعل النبوة حاكما بين الخلق في جميع ما خلقوا  
 فيه فلا بد له بعلم الحكم في ذلك وقد ثبت له امور الخلق اكثر مما قد يتقوى  
 بالكتابة فثبت بها الحقوق ونبرأها الذمم ويقوم بها البناء ويحفظ  
 بها الدين ويحاط بها الاثبات وانها افضل شرف المنحى به على الاعمال  
 منه واذا صح له اسم الله تعالى جل اسمه قد جعل نبيا بحيث وصفناه في الحكم  
 والوصف فثبت انه كان عالما بالكتابة محسنا لها وشراؤها وهو  
 له النبوة لو كان يحصل للكتابة ولا يعرفها لكان محتاجا في فهمها  
 فثبت له الكتب المحفوظ وغير ذلك الى بعض رعيته ليجاز له بحجبه في  
 جميع ما كلفه الحكم فيه الى سواه وذلك مناف لصفاته ومضاد لحكمه  
 باعثة فثبت انه كان محسن الكتاب وشراؤها وهو قول الله سبحانه  
 هو الذي بعث في الانبياء رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ومن كنههم يعلمهم  
 الكتاب والحكمة وهو لا يعرفها ولا معز لقول من قال له الكتاب رسول  
 القرآن خاصة اذ اللفظ عام والعموم لا ينصرف عنه الا بدليل لا سيما  
 على قول المعتزلة واكثر اصحابنا الحديث وبدل على ذلك لفظ قوله تعالى

لا يحسن



وما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذا لآزنا  
المبطلون فنفر عنك ان الكتاب به خطه قبل النبوة خاصة فان  
ذلك احسن ان لها بعد النبوة ولو لآل ذلك كل ما كان <sup>النف</sup> <sup>النف</sup>  
معز بفعل ولو كان حاله في فقد العلم بالكتب بعد النبوة كحالها  
لوجب اذا اراد نفي ذلك عنه لم ينفي بلفظ يفيد لا يقتضي خلافه فنقول  
له وما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذ ذلك لاني الخ  
او نقول له انك تحسن الكتابة ولا تثنائي على كل حال كما انه لما اعد  
قول الشعر ومنعه منه نفاه عنه بلفظ يعي الا وفاقا فقال نعم وما علمناه  
الشعر وما ينفعه اذا كان الامر على ما بيناه ثبت انه كان يحسن  
بعد له نباه الله نعم على ما وصفناه وهذا مذنب جماعة الامامية و  
بخالف فيه بائتهم وسائر الملل المذمومة والفرق يدفعونه وينكرونها  
وتمت ايضا في الكلام في اللطف القوي في احسان الخواص  
واقول له احسن كله مائة ما يحسن به المحسوس واتصال به او اتصال  
به او بما يتصل منه او يتصل بما يتصل منه وذلك كالبرق فان شعاعه  
لا بد منه يتصل بالمبصر او بما يتصل منه او بما يتصل بما يتصل منه ولو كان  
يحسن به بغير اتصال لما ضر السائر ما كذا جز ولا ضرر الظالمه وكان وجود  
ذلك في عدمه في وقرع العلم سوادا فان قال قائل ايفضل شعاع  
البصر بالمشترى واصل على بعد ما قيل له لا لكنه يتصل بالشعاع المتفصل  
منها فيصير كالشئ الواحد ليجانسها وشاكلها واما الصنفان

اذا حدث في اول الهواد الذر على الاجسام المصطكنة وكذا فاعلم من  
الهواد منه مثله ثم كل ما له يتولد في الهواد الذر على الصماخ فيذكر  
الساح وما يدل على له الفصار يقرب بالتوب على الحجر من مائة  
التوب للمحج ويقتل التوب بعد ذلك فهذا دال على ما قلنا من انه يتولد  
الهواد هواد بعد هواد الى ان يتولد في الهواد الذر على الصماخ واما الرأفة  
فانه يفصل من جسم الرأفة اجزاء لطفاً ويفرق في الهواد ما صار  
منها في الحيشوم الذر يقرب من موضع ذر الرأفة اذ ركه واما الذوق  
فانه اذ ركه ما يخل من الجسم بنار ج رطوبة الله واللهوان ولد  
لا يوجد لهم الا يخل منه شئ كاللواقيت والزجاج ونحوه والطعم والرأفة  
لا خلاف في انها لا يكونان الا بماسرة والممس الحقيقة هو الطلب للشر  
لشعرية وليس حقيقة الشعر وهذه جملة على اعتقاد ابي القاسم  
البلخي وجمهور اهل العدل والبر كما شتم الجباة الخالف في مواضع منها القول  
في الاجتهاد والقياس واقول ان الاجتهاد والقياس في الحوادث  
لا يسوغان للمجهدين واللفافس من كل جاذبة تزد ثقلها فاعلمها نص  
من الصادقين يحكم به فيها ولا بعد للاغتراب بذلك جازم الاخبار الصحيحة  
والاثار الواضحة عنهم صلوات الله عليهم وهذا من الامامية خاصة وعامة  
من جمهور المسلمين ونفهاء الامصار وهذا من كلام السيد الشريف  
الرضي رضي الله عنه وارضاه واصله على سيدنا محمد النبي الامر وعلى اهل بيته

ذلك



فصل من حكايات الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان  
 قال السيد الشريف أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي سمعت  
 الشيخ أبا عبد الله يقول ثلثة أشياء لا تقبل فدا جنتها المستكملون في  
 تحصيل معانيها من معتقديها بكل جملة فلم يظفروا منها إلا عبارات  
 يتناقض المعنى فيها على مفهوم الكلام إجماد النصيرية وكتب التجاريد  
 وأحوال البهائية وقال ومن ارتاب بما ذكرناه في هذا الباب فليتنو صل  
 إلى إيراد مغرقة واحدة منها معقول أو للفرق بينهما في التناقض والفاء  
 ليعلم له خلاف ما حكاه هو الصواب وبهات وسعته يقول القول  
 بالأحوال يتضمن من محش الخطأ والتناقض ما لا يخفى على ذي حجر فمن  
 ذلك له الحال في اللغة من أحوال الشريعة منها غير معتر كان عليه ما موجود  
 أو معقول لا يعرف الحال في حقيقة الله أن الأما ذكرناه ومن ادعى  
 غيره كان كمن ادعى في التحول والتغير خلاف معقولها ومن زعم له الله تعالى  
 يحول عن صفاته ويتغير في نفسه فقد كفر به كفرًا ظاهرًا تعالى الله عن ذلك  
 علواً كبيراً ثم العجب من نكر على المشبهة له الله عز وجل علمه كان  
 عالماً وقدره كان قادراً وزعم له ذلك شرك من يعتقد به وهو زعم  
 له الله حالها كان عالماً وبها فارق من ليس بعالم وإن لا حالها كان عالماً  
 وبها فارق من ليس بقادر وكذلك القول في حر وسميع وبصير وبصير  
 يدع مع ذلك أنه موجود حيث لا يشعر بموضع منافضة هذا وقد يطلق

القرآن بأن الله تعالى قال جل اسماء له بعلمه وما تخيل من أنتم لا تضع  
 إلا بعلمه ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وأطلق المسلمون له به قدره و  
 لم يأت القرآن بأن الله حاله ولا أطلق ذلك أحد من أهل العلم والاسلام  
 بل اجمعوا على تحفظه من تلفظ بذلك في الله سبحانه ولم يسمع من أحد من أهل  
 القبله ضراحته أبو بكر شتم واتبعة عليه من أهل الاعتزال خالفوا له الجميع ما  
 ذكرناه هذا وصاحب هذه المقالة يزعم له الأحوال مختلفة ولولا  
 اختلافها لما اختلفت الصفات ولا تباينت في معانيها المعقولات فإذا  
 قيل له هذه الأحوال من الله عز وجل قال لا أقول من الله ولا غيره والقول  
 بأحد من هذه المعنيين محال وهو مع هذا جهل المشبهة في قولهم له صفات  
 الله لا من الله ولا غير الله والقول بأحد من هذه المعنيين وتجب عليهم وشبههم  
 بذلك لا يجوز والهديان وإذا حصل في الفرق بين الأمرين قال إنما جهلت  
 المجبرة في بعضهم لم تكن تكون الصفات من الله لأنهم يثبتونها معاني موجودات وأنا  
 لا أثبت الأحوال معاني موجودات ولو علم الله أن زادنا من صفته فيما لا يحد  
 الفرق وخرج عن العقول لا تنجز من الله القولا لما اثبتوا الأوصاف التي تخص  
 بالموجود لمكان أو وجوداً على تحقيق الكلام لا استحالة إيجاب الصفته  
 المختصة بالموجود بالمعدوم الذي ليس له وجود لما يدخل في ذلك من الخلل  
 الفاد وهذا الرجل لم يتأمل ما اجنباه فاثبت في الصفات ما لا يصح تعلقه  
 بالمعدوم بحال وزعم أنه لا وجود لها ولا عدم مصارث منافضة لذلك  
 من جهتين متضافتين إلى منافضة في الإنكار على أصح الصفا على ما حكينا



على من مذهبهم ومذهب ابيه لم يحد الشريعة على ما صح العلم به والخبر عنه وهو  
 يزعم ان الاحوال معلومة لله وهو الذي ينجس عنها ويدعو الى اعتقاد القول  
 بصحتها ثم لا يشبهها امثاله وهذا مما لا يجاد على المناقضة فيه بخبر على  
 ان قد سمع من النفا والمحام شيا واذن ان الذي اوصيه لا هذه المناقضة  
 ما سطره المتكلمون وانفقوا على صوابه من ان الشريعة لا يخرج من الوجود والعدم  
 وكبره لم يثبت الحال شيئا فتكون موجودة او معدومة ومن كان نشروا  
 لزمه على اصله واصولنا جميعا انها لا تخلو لعدم او الحدوث وليس  
 الاضامتها بالقدم لتخرج بذلك عن التوحيد وبصيرته اسود حاله الصفا  
 ولا يشجر القول بانها محدثة والشيء بانها لم يزل القديم مستحقا للصفاء فيكون  
 بذلك منافضا لزمانها شريعة معدوم دخل عليه من المناقضة مثل  
 الذي ذكرناه وانكر ذلك لم يكون الحال شيئا وهو لو شعر باضائه على نفسه  
 بنظر التشبيه عنها مع اعتقاده العلم بها وحجة الخبر عنها بما يجابه كون القديم  
 فيما لم يزل مستحقا للصفاء وجها احوالا ليست بشيء ولا معدوم وهو موجوده  
 ولا معدوم ولا قديمة ولا محدثة لما رغب في هذا المقام لا ينقل عنه الى  
 الحق والصفاء **فصل في الشريعة** زعم البصريين جميعا ان الله  
 لا يصح تعليقها بالموجود لانها اما ان تتعلق بالشيء على سبيل الحدوث او وجودا  
 لذلك تقدمها الفعل ثم قالوا مناقضين له لا ارادة لا تتعلق بالشيء ليقول على  
 سبيل الحدوث وكذلك ما لا يصح ان يرد الماض ولا القدم ويرفع ذلك  
 مع المراد فهل يحظر هذه المناقضة على عاقل قالوا باجمعهم ان جواب العالم و

اعراضه لم تكن على صفاتها باسرها ولا بافعال البتة لان الجواب هو في العدم  
 وكذلك العرض ثم قالوا ان الله تعالى خلق الجوهر واحد عينه واحد  
 بعد العدم فقبل لهم ما عثر خلقه قالوا عثر ذلك وجده قبل لهم ما عثر  
 قولكم وجده وهو قبل الوجود وهو كافي حال الوجود قالوا عثر ذلك انه واحد  
 واخرجه من العدم الى الوجود قبل لهم هذه العبارة مثل الاولين ومعناها  
 معناها في الفائد في تلك احدته واخرجه من العدم الى الوجود وهو قبل  
 الاحداث والاخراج هو كافي حال الاحداث والاخراج فلم يأتوا بمعبر يعقل في  
 جميع ذلك ولم يزدوا على العبارات والاشغال نهجالة الى حالة اخرى برضا  
 من الانقطاع ولم يفهم عنهم معقول في الخلق والاحداث مع مذمهم  
 الجواهر والاعراض اصحاب بولس وفرعان والقول بالهوى وندم  
 الطبيعة اعذر من هو للعالمون له كان لهم عذر ولا عذر للجميع فيما ارتكبه  
 من الضلال لانهم يقولون ان الهوى هو اصل العالم وان لم يزل قديما وله  
 الله ثم يحدث كما يحدث الصانع من السبكة خاتما لما سجد من الغزل ثوبا والنجا  
 من الشجرة لو كانا ضايفا الى الصانع الايمان لصنعه ما شاء كلها من التغيرات  
 البصريين من المعنوية ومن فافهم اضاخوا الى الفاعل الجواهر والاعراض ولم  
 يحصلوا في باب الاضافة معر بعلني به ومن تأمل قول هذا الفرنسي علم انه قول  
 اصحا الهوى في معرندم اصل العالم عينه وله عارف الله في العبارة التي فيها  
 الخلق وسلم اولئك من هذه المناقضة فكشفهم القناع ومحوه هولا للتمويه  
 قال الشيخ وقول المعر لفي الوعد بخير لله نعم ونظلم لم ذلك يرب



لا ضارة لاهلهم بزعيمهم من اطاع الله الف سنة ثم قارف ذنبا عمرا لم يسوق  
 للشوية منه مات على ذلك لم يثب عليه شئ من طاعته وابطل جميع اعماله و  
 خلده بذنبه في نار جهنم ابدا لا يخرج منها برحمته منه ولا شفاعة مخلوق فيه  
 وابو اسلم منهم خاصة يقول لاهلهم ثم يخلد في عذابه من لم يترك شيئا من طاعته  
 ولا ازكك شيئا من خلقه ولا فعل شيئا منها غلبه لانه زعم ذلك في الاوقات  
 انه لم يفعل ما وجب عليه ولا خرج من الواجب باختيار له ولا يعقل نقادة  
 هذا والله نعم يقول لاهلهم لا يضيع اجر المحسنين ولا يضيع اجر من احسن عملا  
 ويقول من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ويقول  
 من جلد بالحسنة فله عشر مثاقيلها ومن جلد بالسية فله اجر الاكلها ويقول  
 لاهل الحسنة يذهب السيئات من ذنوبهم باجمعهم يبطلون الشفاعة و  
 قد اجتمعت الامة عليها لو بدعوت من مولد الملائكة على اهل القبور ولا خلاف  
 بين المسلمين في ذلك ويشهدون بمن اثبت عذاب القبر وكافة اهل الملّة  
 عليه وينكرون خلق الجنة والنار الان والمسلمون باجمعهم على اثباته  
 وجمهورهم يبطل المعراج ويؤمنون ذلك كان غنا ما من جهة المنايا و  
 مشايخهم يحدون انشقاق القوم ومعجزات البرص ولم وكثير منهم ينكرون  
 الذراع وشيخهم عباد يدفع الاعجاز في القرآن وسائرهم الا من شذ عن  
 له طريق المعجزات للبرص سور القرآن اضرارا خاد لم يظف بذلك انكارا  
 والطغاة في الاحتجاج بها على الكفار فاما قولهم في الانبياء هم قاتلهم  
 يصفونهم بالمعاصر والسهو والنسيان والخطا والزلل في الراية الامام  
 الذي خلف النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون اما ما لجميع اهل الاسلام ولنه كان نديقا

كافرا بالله العظيم الباطن جاهلا بكبر من علم الدين محورا عليه السهو  
 والنسيان ويعتمد الضلال واظهار الكفر والارتداد ومع هذا فان الامة  
 التي تحتاج اليه عند ما لا يستغفر بعبث في وقت من الاوقات اشرف من  
 الانبياء كلهم في صفات الكمال لانها عصوة من الصغار والكبار  
 والسهو والغفلة والغلط عالمه بجميع الاحكام لا يجوز اجتماعها على شئ  
 من الضلال فلا يسوغ لاحد مخالفتها فيما اتفقت عليه ولنه كان من جهة  
 وهذه اقوال كلها ظاهرة للاضلال بنية التناقض والفتن في كافة الادلة  
 العقول ومقتضى السنة والكتاب والله نزل العصمة ما ينحطه والحق  
 لمرضاة واباه فتهدر لا مبيد الرئاد ومن الحكما ينفذ عنه قلت  
 للشيخ لاهل المعزلة والحشوية بزعيمهم لاهل الذر يستعملوا المناظرة شرعا  
 اصول الامامية ويخرج عن اجماعهم لان القوم لا يرون المناظرة ذنبا واهل  
 عنها ويرودون عن اثبتهم بتدبيرها ودم استعمالها فهل يعد رواية  
 عن اهل البيت في صحتها او يعتمد على حجج العقول ولا يلتفت لما خالفها  
 ولنه كان اجماع العصاة فقال قد اخطأ المعزلة والحشوية في ادعوا  
 عليها خلاف جماعة اهل المدينة في استعمال المناظرة واخطأ من ادع ذلك  
 ليضم الامامية ونجاهل لان فقهاء الامامية وروايتهم في علم الدين كافوا  
 كانوا يستعملوا المناظرة ويدعون بصحتها وتلقوا ذلك عنهم الخلف وادوا  
 به وقد استبعت القول في جملة ما وردت في ذلك اخبر ابو الحسن احمد بن  
 محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى





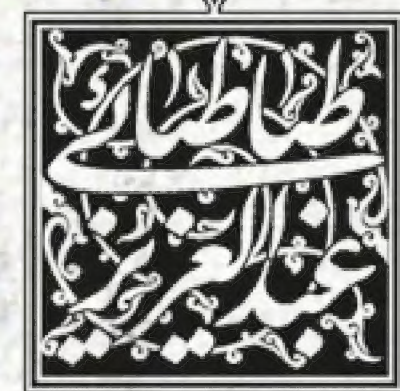


99



کتابخانه عمومی انجمن اهل بیت در قم  
 از سند تحریر الفقہ کریم بن خطیر بن شیخ ابوالدرداء المیزانی الکلبانی مکتبه  
 و کتبہ حسیه در کتب خانہ حضرت امام جعفر صادق علیہ السلام  
 و کتبہ در مکتبه راجه فیض آباد رزقہ - کانا الذریعہ  
 ج ۲۰ ص ۸۳  
 در ساله مؤلف

حاج سید محمد علی مدنی  
 تهران چهار سوی شیرازی  
 کدک روضاتیان  
 ج ۴۰  
 که ۸/۸۳۹



بنیاد محقق طباطبائی

(مجموعه در قسم ۱)  
 من جمیع جہان العلماء المرحوم  
 الحاج السید محمد شفیق صاحب  
 روضات الجنات اعلیٰ مقامہما  
 ۱۰۲



نهرست ثابته  
 كتاب معدن الجواهر الكريمة  
 في الحفال من الواحد الى العشرة  
 مسئلة في اثبات المعدوم للشيخ  
 المحقق جعفر بن محمد ابي  
 فصول في احكام كتاب الحفال للشيخ الرضا  
 عن شيخ المنيرة ه مع منتخب من نهج البلاغه  
 مسئلة في اثبات المعدوم للشيخ  
 المحقق جعفر بن محمد ابي  
 فصول في احكام كتاب الحفال للشيخ الرضا  
 عن شيخ المنيرة ه مع منتخب من نهج البلاغه  
 كتاب معدن الجواهر الكريمة  
 في الحفال من الواحد الى العشرة  
 مسئلة في اثبات المعدوم للشيخ  
 المحقق جعفر بن محمد ابي  
 فصول في احكام كتاب الحفال للشيخ الرضا  
 عن شيخ المنيرة ه مع منتخب من نهج البلاغه

عقيدة مباركة للشيخ  
 علي بن محمد الحسني  
 كتاب في الفرق بين  
 الشيعة والمعتزلة  
 من تأليف المصنف  
 في بيان الفرق بين  
 الشيعة والمعتزلة

٤٩٤



بنیاد محقق طباطبائی

كتاب معدن الجواهر  
 ورياضة الخواطر  
 تأليف الشيخ ابي الفتح محمد بن  
 الكراخي قدس سره  
 في بيان الفرق بين  
 الشيعة والمعتزلة  
 من تأليف المصنف  
 في بيان الفرق بين  
 الشيعة والمعتزلة



١٠٤

١٠٣